

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

الأسئلة المتكررة



International Organization of Supreme Audit Institutions

مايو 2020

تفاصيل جهة الاتصال

فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، مبادرة تنمية الإنتوساي: SAIPMF@idi.no

جدول المحتويات

4	الغرض من هذا المستند
4	المبادئ الأساسية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة
5	الموضوعات العامة
5	الغرض من إجراء التقييم
5	نطاق التقييم
7	فريق التقييم
7	أخذ عينات من ملفات الرقابة للمراجعة
11	أنواع الرقابة الأخرى
12	تسجيل الدرجات
15	الدليل
17	ضمان جودة تقرير التقييم
18	مراجع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
19	التقييمات المتكررة - الإصدار التجريبي مقابل إصدار 2016 من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة
20	العمل الميداني
20	تقرير التقييم - مبرر استبعاد التوصيات
20	نشر تقرير التقييم
21	عملية إدارة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من عمليات إدارة الأداء
23	المؤشرات
23	المجال أ: الاستقلالية والإطار القانوني
23	المؤشر SAI-1: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة
25	المؤشر SAI-2: اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة
26	المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية
26	المؤشر SAI-3: دورة التخطيط الاستراتيجي
28	المؤشر SAI-4: بيئة الرقابة التنظيمية
30	المؤشر SAI-5: عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية
30	المؤشر SAI-6: القيادة والتواصل الداخلي
31	المؤشر SAI-7: التخطيط الشامل للرقابة
31	المجال ج: رقابة الجودة وإعداد التقارير
31	توضيحات عامة

33	المؤشر SAI-8: تغطية الرقابة
35	المؤشر SAI-10: مسار الرقابة المالية
35	المؤشر SAI-11: نتائج الرقابة المالية
36	المؤشر SAI-12: معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة
36	المؤشر SAI-13: مسار رقابة الأداء
37	المؤشر SAI 15: معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة
37	المؤشر SAI-16: مسار رقابة الالتزام
39	المجال د: الإدارة المالية، والأصول، وخدمات الدعم
39	المؤشر SAI-21: الإدارة المالية، والأصول، وخدمات الدعم
39	المجال هـ: الموارد البشرية والتدريب
39	المؤشر SAI-22: إدارة الموارد البشرية
40	المؤشر SAI-23: التطور المهني والتدريب

الغرض من هذا المستند

يُسهّل عموماً اتباع منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وتطبيقها. رغم وجود بعض المعايير والجوانب المنهجية الأخرى للإطار التي تكون عرضة للتفسير الخاطئ من قِبَل المُقيمين نتيجة لطبيعتها.

أعد هذا المستند لتوضيح موضوعات منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وقضاياها التي أثبتت أنها على مر السنين تشكل تحدياً للعديد من المُقيمين. تستند الموضوعات التي يتناولها هذا المستند إلى التساؤلات التي تلقاها فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في مبادرة تنمية الإنتوساي من المُقيمين الأفراد وفرق التقييم ومن المشاركين في الدورات التدريبية المختلفة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

تُشجع أفراد وفرق التقييم على التواصل مع فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في مبادرة تنمية الإنتوساي عبر البريد الإلكتروني SAIPMF@idi.no لطرح الأسئلة المخصصة وتقديم توجيهات عامة حول أي أمور تتعلق بتطبيق منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. سيخضع هذا المستند للمراجعة الدورية لضمان تسجيله أي تحديات منهجية جديدة قد تنشأ مع الاستخدام المستمر للإطار.

المبادئ الأساسية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

التقدير المهني – تطبيق المعارف والمهارات والخبرات بطريقة يتم فيها الاطلاع على المعايير المهنية والقوانين والمبادئ الأخلاقية من أجل اتخاذ رأي أو قرار حول ما يجب فعله لتعكس نتيجة واستنتاج عادلين مع مراعاة الظروف السائدة.

الجوهر مقارنة بالمظهر – هذا يعني عند النظر في مسألة ما، على سبيل المثال تقييم أحد المعايير، يتعين على المُقيمين الحرص على عدم التسرع في استباق النتائج التي تبدو عليها الأمور وهي الطريقة التي تظهر بها بالفعل (المظهر) بل يتعين عليهم النظر في كافة الظروف و/أو الترتيبات الأخرى ذات الصلة المحيطة بهذا الأمر أو المعيار الذي قد يبين في الواقع حالة مختلفة عن تلك التي تمت ملاحظتها على القيمة الاسمية (الجوهر). يمكن الوفاء بالمتطلبات في المعايير بعدة طرق تختلف باختلاف الأجهزة العليا للرقابة.

التقييم القائم على الأدلة – يجب أن تستند الموصفات والتحليلات الواردة في التقرير إلى أدلة موثقة وكافية ومناسبة وليس على أساس النظرية فحسب.

مراقبة الجودة – إجراء فحص لجودة التقييم الذي أجراه قائد الفريق أثناء التقييم.

التحقق من صحة التقرير – يُعد المستوى الثاني من رقابة جودة مسودة التقرير الذي أجراه شخص (أشخاص) داخل الجهاز الأعلى للرقابة، وعادة ما يكون أحد كبار موظفي الجهاز ممن ليس عضواً في فريق التقييم. ويتمثل الغرض من ذلك في التحقق من صحة محتويات التقرير.

المراجعة المستقلة – مراجعة مسودة تقرير الأداء التي أجريت من قِبَل مبادرة تنمية الإنتوساي لضمان التزام التقرير بمنهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

المستند القائم بذاته – يشير إلى ضرورة أن يكون تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة قائم بذاته، أي يجب أن تكون النتائج والاستنتاجات والتحليلات الواردة في التقرير مدعومة بالكامل بأدلة كافية ومناسبة إلى الحد الذي لا يحتاج مستخدم التقرير إلى الاستعانة بمواد أو مصادر معلومات أخرى لفهم محتوى التقرير فهماً كاملاً.

الموضوعات العامة

الغرض من إجراء التقييم

1. السؤال: إذا كان لدينا بالفعل خطة استراتيجية، فهل من الضروري إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة؟

الإجابة: نعم، قد يكون من الضروري إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حتى وإن كان للجهاز الأعلى للرقابة خطة استراتيجية. يمكن استخدام نتائج التقييم لمراجعة بعض أقسام الخطة الاستراتيجية القائمة حاليًا إذا اعتبر ذلك ضروريًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدامها لأغراض أخرى منها ما يلي:

- الإعلان عن تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
- إظهار القيمة والمزايا المقدمة للمواطنين
- وضع المؤشرات خطوط الأساس لمراقبة أداء الأجهزة العليا للرقابة
- جذب دعم الجهات المانحة

ومع ذلك، فإنه من المهم الإشارة إلى أنه يوصى بشدة إلى إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في نهاية كل دورة استراتيجية (غالبًا بعد 3 إلى 5 سنوات) لتحديد مواطن القوة والضعف في الجهاز الأعلى للرقابة. كما يمكن استخدام نتائج التقييم للإسهام في وضع خطة استراتيجية جديدة.

نطاق التقييم

2. السؤال: هل يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يحد من نطاق التقييم المزمع إجراءه باستخدام أداة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال، إجراء تقييم لمجال واحد أو مجالين فقط؟

الإجابة: عندما توفر المجالات الفردية في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة معلومات مفيدة عن نفسها، تُتطلب المدخلات من جميع المجالات بالإضافة إلى المعلومات الأساسية لإجراء تحليل شامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة. لذلك، لا يُوصى عمومًا بتقييد النطاق من أجل النظر فقط إلى وحدات معينة، حيث تكمن القوة الرئيسية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في السماح بإجراء تقييم شامل للمنظمة برمتها. ومن المهم أنه قد تؤثر أسباب ضعف الأداء التي توجد غالبًا في مجالات أخرى غير المجالات التي تقوم بتقييمها - على سبيل المثال الموارد البشرية والحوكمة الداخلية (المجالان الخاضعان للقياس ب، هـ) على جودة أعمال الرقابة (الخاضعة للقياس في المجال ج). إذا كانت هناك مجالات في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة صلاحية القيام بها (مثل؛ أعمال الرقابة المستندة إلى مصادر خارجية (المؤشر SAI-5) والرقابة القضائية (المؤشران 20 - 18 SAI) وما إلى ذلك)، فقد تُعد هذه المؤشرات "غير قابلة للتطبيق"، أي غير مُقيّمة. وينبغي وصف المؤشرات/الأبعاد، إن وجدت، التي سيتم استبعادها من التقييم في الشروط المرجعية، مع شرح لسبب الاستبعاد. إذا انخفض نطاق التقييم بشكل ملحوظ دون وجود تفسير مناسب، فلا يمكن إصدار بيان المراجعة المستقلة أو يمكن إصداره بقيود أو مؤهلات كبيرة.

ولكن بما أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يُعد منفعة عامة عالمية، فقد تستفيد الأجهزة العليا للرقابة من الإطار بطرق مختلفة لأغراضها الداخلية. ومن الملاحظ استخدام الأجهزة العليا للرقابة بشكل متزايد أجزاء من إطار قياس أداء الأجهزة لأغراض مثل مراقبة الأداء السنوي أو تقييم مستقل للأداء في منطقة محددة. كما سيتم تقديم توجيهات محددة، وزيادة الوعي، وتوفير التدريب الموجه لضمان تطبيق هذه المنهجية على نحو متنسق وعدم تعريض سلامة هذه الأداة للخطر في الوقت المناسب.

ولكن من المهم التنويه أنه إذا تم تقييد النطاق بشكل ملحوظ، فلا يمكن اعتبار هذا التقييم تقييمًا كاملاً لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

3. السؤال: المخرج الرئيسي للجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه هو دراسة تقرير تنفيذ ميزانية الدولة. إننا لا نفحص البيانات المالية للجهات العامة بالتفصيل ولا البيان الموحد للحكومة ولكننا نقدم استنتاجاً حول التقرير الذي لا ننظر إليه باعتباره رأي الرقابة. تتكون الرقابة على تقرير تنفيذ ميزانية الدولة من مهمتين رئيسيتين: (1) تقييم صحة الأرقام و(2) تقييم الالتزام بالإطار القانوني. وعملياً، نركز على تقييم الالتزام للإطار القانوني أكثر من تقييم صحة الأرقام. وذلك وفقاً لصلاحيتنا حسب ما يلزمنا به كل من الدستور والقانون الحاليين من الاضطلاع على رقابة تقرير تنفيذ الميزانية. استناداً إلى التفاصيل المقدمة، هل يمكننا تطبيق مؤشرات الرقابة المالية في تقييمنا؟

الإجابة: يتمثل الهدف العام من الرقابة على البيانات المالية في الحصول على تأكيد معقول عن ما إذا كانت البيانات المالية بوجه عام خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت هذه الأخطاء ناشئة عن احتيال أم عن خطأ، وبذلك تُمكن المدقق من التعبير عن رأيه سواء ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت في كافة النواحي الجوهرية وفقاً لإطار عمل عملية التقارير المالية المطبقة،

وفي هذه الحالة، نظراً لعدم فحص البيانات المالية للجهات العامة بالتفصيل ولأن عملية الرقابة هي بمثابة فحص تقرير تنفيذ ميزانية الدولة الذي لم ينتج عنه إصدار رأي الرقابة طبقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة برقم 200، فإنه لا يمكن تطبيق مؤشرات الرقابة المالية. ولذلك سيكون من الأنسب النظر إلى الرقابة على تقرير تنفيذ ميزانية الدولة باعتبارها عملية رقابة الالتزام بدلاً من الرقابة المالية.

4. السؤال: وفيما يتعلق بنطاق التقييم، والفترة التي نحتاج مراعاتها عند تقييم المعايير والمؤشرات التي لم يتم تسجيل درجات لها على أساس ملفات الرقابة؟ هل يتعين علينا دائماً التسجيل على أساس الفترة نفسها التي يتم فيها تسجيل الدرجات فيما يتعلق بملفات الرقابة بالإضافة إلى وصف الوضع الراهن؟

الإجابة: تتمثل القاعدة في أنه يجب عليك دائماً اتخاذ الوضع الحالي والمعايير والإجراءات المعتمدة الموجودة وغير ذلك. وينطبق ذلك أيضاً على المعايير التي تتضمن مواصفات مثل "السنوات الثلاث الماضية"، والتي قد تكون الفترة الزمنية لها هي السنوات الثلاث الأخيرة التي انقضت منذ صياغة التقرير (وفي بعض الحالات قد يحتاج ذلك إلى سنوات كاملة، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الميزانية). انظر أيضاً السؤال التالي.

5. السؤال: وفيما يتعلق بالنطاق والفترة الزمنية لعينة ملفات الرقابة – ما يجب على فريق التقييم فعله في حالة اعتماد الجهاز معايير رقابية أو منهجيات أو توجيهات جديدة إلا أنه تم إجراء عمليات الرقابة على العينة باستخدام معايير أو منهجيات أو توجيهات قديمة؟

الإجابة: إذا كان الجهاز قد اعتمد مؤخراً معايير أو منهجيات أو توجيهات رقابية جديدة واكتشف فريق التقييم أن المهمات الرقابية المختارة تم إعدادها وفقاً لمنهجية القديمة، فمن الأفضل تغيير العينة واختيار ملفات جديدة يتم تنفيذها وفقاً للمنهجية الحالية. وإذا لم يكن ذلك ممكناً حيث لم يتم الانتهاء من أي منهما، فمن الضروري تقييم كل من المعايير الجديدة والقديمة. سينتج عن ذلك مجموعتان من الدرجات، حيث تكون الدرجات الجديدة هي الدرجات الرسمية ولكن تلعب الدرجات القديمة دوراً حاسماً في تحديد الأداء بناءً على عينة من ملفات الرقابة "الأقدم": مؤشر SAI-9 البعد (i) ومؤشر SAI-12 البعد (i) ومؤشر SAI-15 البعد (i). لاحظ أنه يُسمح بالحصول على مدة أطول بالنسبة لعينة رقابة الأداء بسبب طبيعة رقابة الأداء. وتستغرق مهمات رقابة الأداء وقتاً طويلاً لاستكمالها مقارنة بعمليات الرقابة المالية أو رقابة الالتزام.

6. السؤال: ماذا نفعّل إذا تم تصنيف الرقابة، على سبيل المثال، على أن الرقابة المالية لا تفي بالمعايير لكي تُصنّف على هذا النحو؟

الإجابة:

(أ) إذا اكتشفت على سبيل المثال أثناء تقييم ملف الرقابة الذي تم أخذ عينات منه أنه لا يفي بالحد الأدنى من المعايير التي يتم تصنيفها على سبيل المثال، الرقابة المالية (هي بالأحرى رقابة الالتزام لتنفيذ الميزانية) فمن الممكن إعادة تخصيص الرقابة إلى نوع آخر، و/أو اختيار رقابة جديدة للعينة.

(ب) عندما يكون التغيير في ملف الرقابة الذي تم أخذ عينات منه ضروريًا، فمن المهم تفسير السبب بوضوح في الفصل المتعلق بالمنهجية من التقرير وتبريره. وليس من الضروري تعديل الشروط المرجعية ولكن يجب شرح أي انحراف بين الشروط المرجعية والتقرير.

فريق التقييم

7. السؤال: فيما يتعلق بأغراض التقييم الذاتي، ما الإدارة المناسبة في الجهاز الأعلى للرقابة لإجراء التقييم باستخدام أداة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة؟ هل هو مكتب ضمان الجودة أم فريق مؤلف يجب تكوينه في كل مرة يتم فيها التقييم؟

الإجابة: ينبغي أن يتألف فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من موظفين من مختلف الإدارات داخل المنظمة ذو خلفيات مختلفة. يساعد ذلك على ضمان تمتع الفريق بالمهارات المتنوعة والمعارف اللازمة لإجراء تقييم بكفاءة وفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا النهج على ضمان الحصول على نتائج التقييم وقبولها على مستوى المنظمة.

يوصي بشدة بتدريب كافة أعضاء الفريق على استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أو إلى كحد أدنى يجب تدريب قائد الفريق على تطبيق المنهجية.

8. السؤال: نظرًا لأنه يمكن إجراء إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة كتقييم خارجي من قبل استشاريين أو جهات مانحة أو مدققين خارجيين أو خبراء آخرين، فأى من تلك الجهات الخارجية مؤهلة للقيام بذلك أو ما آلية الحصول على هذا النوع من المؤهلات؟

الإجابة: يُعد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة منفعة عامة عالمية، لذا فإنه يُمكن أن يكون نقطة انطلاق لأي شخص من حيث الاستفادة منه. ومع ذلك، نوصي بشدة أن يتلقى الأشخاص المشاركين في التقييمات دورات تدريبية لاستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة التي تقدمها مبادرة تنمية الإنتوساي. تحافظ مبادرة تنمية الإنتوساي على قاعدة بيانات تتضمن معلومات مفصلة عن جميع الأشخاص الذين تدربوا على استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. فهم ليسوا منظمات، بل أفراد مؤهلين لإجراء التقييمات.

9. السؤال: كم عدد أعضاء الفريق الذين يجب ضمهم إلى فريق التقييم؟ هل هناك حد أدنى من المعايير للمشاركة، لقد شاركت في تقييمات خارجية مع فرق مكونة من 3 إلى 4 أشخاص.

الإجابة: لا يوجد معيار بشأن عدد الأشخاص الذين يجب ضمهم إلى فريق التقييم على هذا النحو. ومع ذلك، فإن العدد المثالي لفريق التقييم هو من 3 إلى 4 أعضاء. يُعد حجم الجهاز الذي يجري تقييمه ونطاق التقييم من القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد حجم فريق التقييم. بل والأكثر أهمية هو النظر في الكفاءات المطلوبة في الفريق لإجراء التقييم بفاعلية. نفذت فرق الرقابة معظم عمليات التقييم التي أجريت حتى الآن وتتألف من 3 إلى 4 أعضاء. وأخيرًا، يعتمد العدد المناسب من أعضاء الفريق بالكامل على الظروف الخاصة لكل تقييم.

أخذ عينات من ملفات الرقابة للمراجعة

10. السؤال: هل يمكنك تزويدنا بتوجيهات حول كيفية إجرائنا التصنيف إلى طبقات عند أخذ العينات من الرقابة؟

الإجابة: وفقًا للقرار الخاص بأي أنواع الرقابة التي سيتم مراجعتها، ينبغي أخذ عينة لكل نوع من أنواع الرقابة. ويجب اختيار العينة بحيث تغطي أنشطة الرقابة الأساسية التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة ضمن الإطار الزمني للتقييم. يقوم فريق الرقابة باختيار ملفات الرقابة التي سيتم أخذ عينات منها بشكل عشوائي ومستقل.

يجب أن تكون العينة متدرجة لتغطي العوامل المختلفة التي قد تؤثر على جودة عمليات الرقابة، على سبيل المثال الممارسات المختلفة في أقسام الجهاز الأعلى للرقابة، أو أنواع الجهات الخاضعة للرقابة، أو المواقع كالمقر الرئيسي مقابل المكاتب الإقليمية. يمكن أن يختلف حجم العينة وفقًا لأنواع الرقابة. ليس من الضروري عادة اختيار عينة ممثلة إحصائيًا، حيث أن تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة غير مصمم بهدف تقديم ضمان معقول. وبما أن إجراء عملية رقابة الأداء عادةً ما تستغرق وقتًا أطول من إجراء عمليات الرقابة المالية ورقابة

الالتزام، فإنه من المرجح أن يكون حجم الجماهرة التي سيتم استخلاص عمليات الرقابة منها أصغر بالنسبة لفترة المراجعة. وعلى هذا النحو، غالبًا ما تكون عينة عمليات رقابة الأداء أصغر من عينة الرقابة المالية ورقابة الالتزام. وبالمثل، قد تكون المكاتب المحلية أو الإقليمية أو الإدارات ذات المسؤوليات المحددة لديها أيضًا أنشطة محدودة، مما يؤثر بدوره على حجم الجماهرة وبالتالي سيؤثر على حجم العينة. وبشكل عام، تتراوح العينة المعقولة لعمليات الرقابة بين 5 و6 عمليات رقابة مالية ورقابة الالتزام وبين 2 و3 لرقابة الأداء.

11. السؤال: هل يجب أن تستوفي جميع مهمات الرقابة الواردة في العينة معيارًا لاعتباره مستوفيًا؟ يبدو ذلك صارمًا. على سبيل المثال، لدينا الآن عينة من 5 عمليات رقابة مالية. إذا كان 4 من أصل 5 يستوفون المعايير، هل ينبغي تقييم المعايير على أنها مستوفاة؟

الإجابة: "ما لم ينص على خلاف ذلك، ينبغي استيفاء المعيار في جميع مهمات الرقابة الواردة في العينة لاعتباره مستوفيًا بشكل عام، على الرغم من أن المُقيّم قد يتجاهل الحالات التي لم يتم فيها استيفاء المعيار في مهمة رقابة واحدة واردة في العينة إذا اعتبر ذلك حالة استثنائية، وهناك أدلة مقنعة على أن المعايير مستوفاة بشكل عام في معظم المجموعات." (إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016، مقدمة عن المجال ج).

12. السؤال: بالإضافة إلى الرقابة على البيانات المالية للجهات الحكومية مفردة، يراقب الجهاز الذي نتبعه كافة البيانات المالية الحكومية. ومن ثم يعد المؤشر SAI-10 البعد (ii) المعيار (هـ) مناسبًا في حالتنا. هل يجب علينا إدراج هذا الملف الرقابي في العينة؟

الإجابة: نعم، إذا أجرى الجهاز الأعلى للرقابة عملية الرقابة على كافة البيانات المالية للحكومة، فيتالي يجب إدراج ملف الرقابة الخاص بعملية الرقابة هذه في العينة وسيكون ملف الرقابة الذي تم أخذ عينات منه أساس تقييم المعيار (هـ). مع تنفيذ العملية الكاملة لتقييم مؤشرات الرقابة المالية في جميع ملفات الرقابة التي تم أخذ عينات منها، يتم تضمين الرقابة على البيانات المالية الحكومية في هذه العملية.

13. السؤال: هل من المناسب تقييم المهمات الرقابية التجريبية وهي مهام غير رسمية ولا تُنشر؟ تُعد فرق الرقابة التجريبية حوالي 50% من موظفي الجهاز الذي نتبعه. لم يتم تضمين موضوعات الرقابة التجريبية في الخطة التنفيذية المتعلقة بالجهاز الأعلى للرقابة.

الإجابة: كنقطة انطلاق، يتعين على فريق التقييم أخذ عينة من ملفات الرقابة الواجب مراجعتها من قائمة مهام الرقابة المدرجة في خطة الرقابة السنوية الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة لفترة الخاضعة للمراجعة. ومع ذلك، سيظل من المقبول تضمين عينة من مهام الرقابة التجريبية بناءً على الظروف السائدة - تمثل فرق الرقابة التجريبية حوالي 50% من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة. على الرغم من عدم ذكر ذلك بشكل صريح، فقد يعني أن حجم عمل الرقابة التي يمكن تنفيذها من خلال عمليات الرقابة التجريبية كبير للغاية. وينبغي إبراز مبررات إدراج عمليات الرقابة التجريبية في العينة ضمن الشروط المرجعية. وإن الأساس المنطقي وراء تقييم عمليات الرقابة التجريبية هو التطلع عادة لمعرفة ما هو مُتطلب لكي تكون هناك وظائف رقابية تتماشى مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. حتى إذا تم تنفيذ عمليات الرقابة هذه كعمليات رقابية تجريبية، فقد يكون من المفيد للغاية تقييم ما يحدث بالفعل ومعرفة ما هو مُتطلب.

ومع ذلك، يجب استخلاص العينة عشوائيًا من جميع عمليات الرقابة التي أنجزها الجهاز الأعلى للرقابة في الفترة قيد النظر. ويمكن إدراج عمليات الرقابة التجريبية إذا تم اختيارها عشوائيًا كجزء من تلك العملية. وإذا أراد شخص أن يولي اهتمام خاص للتطورات الإيجابية في الضوابط الرقابية للمهمات الرقابية التجريبية، فإنه يمكنه القيام بتسجيل إضافي للمؤشرات ذات الصلة فقط على أساس عمليات الرقابة التجريبية وعرض نتائج ذلك في الوصف السردى للمؤشرات. وهذا يتيح للمقيمين إظهار احتمالات تحسين الأداء. ومع ذلك، يجب أن يتم تسجيل الدرجات "الرسمية" في التقييم على أساس العينة التي يتم اختيارها عشوائيًا من جميع عمليات الرقابة التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة. وكما ذكرنا مسبقًا، تدرج عمليات الرقابة التجريبية التي تم اختيارها من خلال عملية الاختيار العشوائي كجزء من التقييم.

ولذا فمن المهم للغاية التنويه إلى أنه في حالة تنفيذ الجهاز عمليات الرقابة التجريبية والمنظمة، فلا يُنصح أن تكون العينة مستخلصة من عمليات الرقابة التجريبية فحسب باستثناء الغرض المبين في الفقرة أعلاه (لا تشكل النتائج جزءًا من الدرجة الرسمية ولكنها مدرجة في السرد لإظهار آفاق التنمية المستقبلية). تسجل عمليات الرقابة التجريبية عادة أعلى الدرجات والتي قد لا تكون ممثلة للأداء على مستوى المنظمة.

انظر أيضًا السؤال 15 للاطلاع على توجيهات مماثلة.

بما أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يقوم بتقييم الأداء الحالي، فيجب أن تشكل الممارسات السائدة في الجهاز الأعلى للرقابة ككل أساس التقييم. ويمكن الهدف من ذلك في تقديم صورة موضوعية عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وبما أن عمليات الرقابة التجريبية لم يتم إدخالها في جميع الأجهزة العليا للرقابة حتى الآن، فإنه لا ينبغي اختيارها للعينات على وجه التحديد. يجب استخلاص العينات عشوائياً من جميع عمليات الرقابة التي أنجزها الجهاز الأعلى للرقابة في الفترة قيد النظر. ويمكن إدراج عمليات الرقابة التجريبية إذا تم اختيارها عشوائياً كجزء من تلك العملية. وإذا أراد شخص أن يولي اهتمام خاص للتطورات الإيجابية في منهجية الرقابة المالية، فيمكنه القيام بتسجيل إضافي لمؤشرات الرقابة المالية ذات الصلة فقط على أساس عمليات الرقابة التجريبية وعرض نتائج ذلك في الوصف السردى للمؤشرات. وهذا يتيح للمقيمين إظهار احتمالات تحسين الأداء. ومع ذلك، يجب أن يتم التقييم "الرسمي" في التقييم على أساس العينات التي يتم اختيارها عشوائياً من جميع عمليات الرقابة التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة.

14. السؤال: يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة الذي اتبعه نطاق رقابي شامل يضم 2542 عميلاً من عملاء الرقابة في الحكومات المركزية والمحلية بأكملها فضلاً عن الشركات والوكالات العامة الأخرى. نعتزم أخذ عينة من 50 ملفاً من ملفات الرقابة للتقييم. هل يكون ذلك كافياً لتقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة؟

الإجابة: من المؤكد أن 50 ملفاً من ملفات الرقابة كافية وهي على الأرجح عينة طموحة للغاية. ومن المهم ملاحظة أنه عند أخذ عينة، يكون الهدف الرئيسي هو اختيار عينة تمثيلية وليس بالضرورة عينة ذات دلالة إحصائية. ومن المهم أيضاً الأخذ في الاعتبار سواء إذا كان لدى الجهاز الموارد على سبيل المثال العدد الكافي من المُقيمين ليمكنوا من مراجعة عمليات الرقابة المختارة بدقة واستكمال تقرير التقييم في إطار زمني معقول.

على سبيل المثال، باستخدام نهج التقسيم الطبقي، فقد تفكر في إدراج بعض عمليات الرقابة على الجهات الحكومية المركزية والحكومة المحلية في العينة (أي النظر في المستويات المختلفة مثل المقاطعات والبلديات والمدن) والمؤسسات شبه الحكومية. ينبغي أن تشمل العينة المختارة من عمليات الرقابة جميع أنواع الرقابة التي لدى الجهاز الأعلى للرقابة صلاحية بتنفيذها.

ومن الواضح أن اختيار حجم العينة المناسب يختلف من جهاز أعلى للرقابة لآخر، حيث تختلف الأجهزة العليا للرقابة في الحجم والتعقيد. ولذلك، يتوقف تحديد حجم العينة المناسب غالباً على ظروف الجهاز الواحد. ونؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي من أخذ عينة من عمليات الرقابة هو إجراء فحص موضعي حول كيفية تطبيق إجراءات الرقابة وعملياتها عملياً وما إذا كان التطبيق متوافقاً مع المنظمة. يُنصح دائماً أن يختار فريق التقييم حجم عينة أصغر وأن يخصص وقت كافٍ لدراسة العينة بالتفصيل. ومع ذلك نتوقع بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة حتى أصغرهما، أن يتم اختيار 3 ملفات رقابية على الأقل لكل نوع من أنواع الرقابة في العينة، حيث يسمح ذلك باختبار مدى اتساق تطبيق منهجية الرقابة. وعادة ما تكون عمليات رقابة الأداء استثناءً بسبب طبيعتها التي تستغرق وقتاً طويلاً لإتمامها، ولذلك قد لا يكون هناك العديد من عمليات الرقابة التي يمكن من خلالها أخذ العينة.

راجع أيضاً السؤال 10 للاطلاع على شرح حول استخدام التقسيم الطبقي لأخذ عينة من ملفات الرقابة.

15. السؤال: في الجهاز الأعلى للرقابة، نحن بصدد إدخال منهجية جديدة للرقابة المالية. تتماشى المنهجية الجديدة مع متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة المالية أكثر من المنهجية التي نستخدمها حالياً. وحتى الآن، أجرى عدد قليل من فرق الرقابة اختبار المنهجية الجديدة من خلال تنفيذ عمليات الرقابة باستخدام أدلة الرقابة الجديدة. هل يمكننا إدراج عمليات الرقابة التجريبية هذه في عينة الرقابة التي سيتم مراجعتها في تقييم مؤشرات الرقابة المالية؟

الإجابة: بما أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يقوم بتقييم الأداء الحالي، فيجب أن تشكل الممارسات السائدة في الجهاز الأعلى للرقابة ككل أساس التقييم. ويمكن الهدف من ذلك في تقديم صورة موضوعية عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وبما أن عمليات الرقابة التجريبية لم يتم إدخالها في جميع الأجهزة العليا للرقابة حتى الآن، فإنه لا ينبغي اختيارها للعينات على وجه التحديد. يجب استخلاص العينات عشوائياً من جميع عمليات الرقابة التي أنجزها الجهاز الأعلى للرقابة في الفترة قيد النظر. ويمكن إدراج عمليات الرقابة التجريبية إذا تم اختيارها عشوائياً كجزء من تلك العملية. وإذا أراد شخص أن يولي اهتمام خاص للتطورات الإيجابية في منهجية الرقابة المالية، فيمكنه القيام بتسجيل إضافي لمؤشرات الرقابة المالية ذات الصلة فقط على أساس عمليات الرقابة التجريبية وعرض نتائج ذلك في الوصف السردى للمؤشرات. وهذا يتيح للمقيمين إظهار احتمالات تحسين الأداء. ومع ذلك، يجب أن يتم تسجيل الدرجات "الرسمي" في التقييم على أساس

العينة التي يتم اختيارها عشوائيًا من جميع عمليات الرقابة التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة. انظر أيضًا السؤال 13 للاطلاع على توجيهات مماثلة.

16. السؤال: عند اختيار عينة الرقابة المالية، وجدنا أن جميع عمليات الرقابة المالية تقريبًا يتم إسنادها لجهات خارجية وتجرى على يد شركات خاصة خارجية. تم إعداد 3 تقارير رقابة مالية فقط واعتمادها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في عامي 2013 و2014. الرقابة المالية الرابعة هي الرقابة التي يتم إجراؤها على البيانات المالية الموحدة للحكومة. إن ما يثير قلقنا هو أننا لا نملك تقارير رقابة كافية لأخذ عينات منها إذا كان الإجمالي لا يتجاوز 4 عينات. هل ينبغي لنا اختيار تقارير الرقابة المالية التي يتم رقابتها من قبل شركات خاصة خارجية؟ وعلاوة على ذلك، هل يمكننا كمقيمين خارجيين طلب أوراق عملهم؟ هل هناك أي سابقة في هذا الصدد؟

الإجابة: عادةً ما (أو ينبغي أن) يوضح الإطار القانوني إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يتحمل مسؤولية عمليات الرقابة التي يتم إسنادها لجهات خارجية. وعادةً ما يتحمل الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولية على سبيل المثال؛ ضمان تقديم تقارير الرقابة في الوقت المناسب. وقد يكون التشريع غامضًا في هذا المجال، أو قد تكون هناك هيئة أخرى تتحمل المسؤولية في هذا المجال (على سبيل المثال، إذا كانت عمليات رقابة القطاع الخاص تنظمها بعض اللجان الأخرى).

• إذا لم يكن الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولاً عن عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية (غير المرجحة)، فيمكن تعريفه على أنه خارج نطاق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (اعتمادًا على الغرض من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).
• إذا كان التشريع غير واضح، فينبغي الإبلاغ عن ذلك على أنه نتيجة. فسيكون من المنطقي عندئذ، وبناءً على الممارسات الجيدة، أن يُنظر إلى الجهاز الأعلى للرقابة على أنه مسؤولاً عن جودة عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية في الوقت المناسب.

بافتراض أن الجهاز الأعلى للرقابة يتحمل مسؤولية نتائج عمليات الرقابة، فإن السؤال التالي هو ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد استعان بمصادر خارجية بطريقة تؤدي هذه المسؤوليات. ويقاس هذا في مؤشر SAI-5 لعمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية، والذي تم تقديمه مع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016. ويتطلب النظام السليم للاستعانة بمصادر خارجية أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة إمكانية الوصول إلى أوراق عمل الرقابة، وأن يكون لديه نظامًا لإجراء مراجعة دورية لنوعية العمل من جانب الجهات التي تجري عمليات الرقابة. ويعني هذا بدوره مراجعة المنظمات التي تقوم بعمليات الرقابة، بما في ذلك مراجعة عينة لضمان جودة عمليات الرقابة التي أجريت نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة. وعادةً، سيتم إجراء بعض المراجعات أثناء عملية الاستعانة بمصادر خارجية، التي تستكمل بمزيد من الاستعراض على أساس المخاطر كل عام.

وإذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة إمكانية الوصول إلى أوراق عمل الرقابة لمهمات الرقابة المسندة خارجيًا، فتلك نتيجة رئيسية من المرجح أن تؤدي إلى درجات منخفضة لمؤشر SAI-5 البعد (ii) و(iii). وستؤثر هذه النتيجة أيضًا على تسجيل مؤشرات الرقابة في المجال "ج"، بغض النظر عما إذا كان نوع الرقابة مسندًا لجهات خارجية كليًا أو جزئيًا. وعادةً ما يستند تقييم عمليات الرقابة في المؤشرات SAI-10 و13 و16 إلى العينات. وينبغي لنهج أخذ العينات الجيد أن يفرض على المقيّم مراجعة بعض عمليات الرقابة المسندة لجهات خارجية إذا كانت مهمة. إذا كانت النسبة المئوية لعمليات الرقابة المسندة لجهات خارجية عالية، ولا يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة حق الوصول إلى أوراق العمل، ينبغي أن يفسر ذلك في السرد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهاز الأعلى للرقابة سيحقق الرقم 0 أيضًا في مؤشرات الرقابة ذات الصلة في المجال ج، حيث أن عدم وجود أوراق عمل، يعني أن المعايير غير مستوفاة. وينبغي الإشارة إلى ذلك في سرد هذه المؤشرات.

إذا كانت القضية هي أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه إمكانية الحصول على أوراق عمل لعمليات الرقابة المسندة لجهات خارجية، فإنني سوف أدرجها في المجموعة الذين يتم استخلاص عينة من عمليات الرقابة منها، وسأقوم بتقسيم المجموعات على هذا الأساس، أي إذا كان نصف عمليات الرقابة مسندة لجهات خارجية، ينبغي أن تكون نصف العينة من عمليات الرقابة المسندة لجهات خارجية. ويمكن أيضًا استخدام عينة من عمليات الرقابة المسندة لجهات خارجية لتقييم جودة مراقبة عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية في المؤشر SAI-5 البعد (ii). إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة إمكانية الوصول إلى أوراق العمل هذه ولكن ليس قادرًا أو مستعدًا لإنتاجها، ستكون درجة المعيار غير مستوفى.

17. السؤال: إذا لم يُجرِ الجهاز الأعلى للرقابة المالية لأنها مُسندة لجهات خارجية، فأين نُقيّم جهود الجهاز الأعلى للرقابة في متابعة توصيات الرقابة الصادرة في التقرير الذي أعده مدققين خارجيين؟ (على سبيل المثال في حال إسناد الجهاز الأعلى للرقابة الرقابة المالية لجهات خارجية؛ لا يُقيم المجال 5 "متابعة" توصيات الرقابة التي أصدرها المدققين الخارجيين.

الإجابة: وفي الحالات التي يفرض فيها الإطار القانوني الجهاز بإسناد عمليات الرقابة المالية إلى جهات خارجية، يحتفظ الجهاز الأعلى للرقابة عادة بالمسؤولية اتجاه نتائج عمليات الرقابة بما في ذلك ضمان متابعة توصيات الرقابة الواردة في التقارير. يمكن تقييم جهود الجهاز الأعلى للرقابة لمتابعة توصيات الرقابة الصادرة في تقارير الرقابة التي أعدها مدققون (خارجيون) متعاقدون وإعداد التقارير لها الخاضعة للمؤشر SAI-11 و 14 و 17 البعد (iii).

أنواع الرقابة الأخرى

18. السؤال: يهتم الجهاز الأعلى للرقابة بتقييم رقابة تكنولوجيا المعلومات والرقابة البيئية كجزء من عملية تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، ولكن لا توجد مؤشرات منفصلة لهذا الغرض في الإطار. هل لا تزال هناك وسائل لاستيعاب هذا؟

الإجابة: لا يتم الاعتراف برقابة تكنولوجيا المعلومات والرقابة البيئية كأنواع منفصلة من الرقابة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي لا توجد مؤشرات محددة لها في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. وينبغي النظر في رقابة تكنولوجيا المعلومات والرقابة البيئية على أنهما موضوعان للرقابة يمكن تغطيتهما في عمليات رقابة الالتزام أو رقابة الأداء. ومن الموصى به في مثل هذه الحالة تسجيل مؤشرات الرقابة المالية، و رقابة الأداء، و رقابة الالتزام على النحو المعتاد استنادًا إلى عينات عشوائية من ملفات الرقابة (وقد يتضمن هذا أو لا يتضمن رقابة تكنولوجيا المعلومات والرقابة البيئية على الرغم من أن إدراج المهمات الرقابية هذه يمكن أن يتحقق أيضًا من خلال التقسيم الطبقي أثناء أخذ العينات).

إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة مهتمًا بالتعرف بشكلٍ خاص على أدائه في هذه المجالات (على سبيل المثال؛ إذا كان لديه مشاريع تنمية القدرات في هذه المجالات)، وهناك الوقت والموارد متاحة لفريق التقييم، فقد يُقترح إجراء تقييم صغير منفصل على عينة من رقابة تكنولوجيا المعلومات وأحد نماذج الرقابة البيئية - مقابل المؤشرات في نظام الرقابة الذي هم أقرب إليه. ويتطلب ذلك أن يحدد الشخص ما إذا كان يمكن اعتبار عمليات الرقابة بمثابة رقابة الالتزام أو رقابة الأداء. إذا كانت عمليات الرقابة، على سبيل المثال، قريبة من رقابة الالتزام، يمكن لأي شخص تطبيق مؤشرات رقابة الالتزام وتقديم النتائج بشكل منفصل في مربع النص بالتقرير، ولكن عدم تضمين النتائج في النتيجة الإجمالية لرقابة الالتزام. وقد يساعد ذلك على إبراز الأداء وإثباته لهذا النوع المحدد من الرقابة.

ويمكن لأي شخص النظر أيضًا في وضع معايير إضافية/محلية تستند إلى توجيهات الإنتوساي المحددة ذات الصلة بشأن رقابة تكنولوجيا المعلومات والرقابة البيئية.

19. السؤال: في الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه، تمثل الرقابة المسبقة (أو الرقابة الأولية) على المعاملات الحكومية إحدى الأنشطة المهمة التي ننفق عليها موارد جمة (ينص التفويض القانوني الخاص بنا على تلك المهمة). ولا توجد مؤشرات منفصلة خاصة لهذا الغرض في إطار العمل. ما النصيحة التي تقدمها لنا؟

الإجابة: لا يتم الاعتراف بالرقابة المسبقة كنوع رقابة منفصلة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ومن ثم لا توجد مؤشرات محددة لها في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. في حالتك، حيث يكون هذا النشاط جزءًا من اختصاصك وتتفق موارد كبيرة على ذلك، قد يبدو من المناسب التضمين في التقييم. وفي هذه الحالة، قد يكون من الأفضل وضع عدد صغير من المؤشرات المحلية لاستيعاب هذا التقييم. للحصول على دليل بشأن ذلك، يُرجى الرجوع إلى القسم 2.2 في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016، القسم الفرعي "الفصل 4". ولم يكن وضع المؤشرات المحلية ميزة مشتركة بين التقييمات التي أجريت حتى الآن. إذا كان وضع المؤشرات المحلية الجديدة أمر حتمي، من المهم التأكد من أن المؤشر الجديد يتبع نفس الهيكل الذي يتبعه المؤشر الآخر في وثيقة توجيهات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016. ومن المستحسن استشارة فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في مبادرة تنمية الإنتوساي للحصول على توجيهات في حالة إذا قرر الجهاز وضع مؤشر محلي جديد.

أود أن أوصيكم بالنظر فيما إذا كان يمكن تطبيق المؤشرات المتعلقة بالرقابة القضائية أو تعديلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرقابة المسبقة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة تثير تساؤلات حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، والتي سيتم قياسها في SAI-1، ينبغي أيضاً تناولها في التقرير السردى.

تسجيل الدرجات

20. السؤال: ذكر في بعض المعايير العبارة "حسب الاقتضاء" أو "عند الضرورة" (وردت على سبيل المثال في المؤشر SAI-24، البعد (ii)، المعيار (و، ز). فكيف يطبق منهج عدم تسجيل الدرجات على مثل هذه المعايير؟ وبما أن ذلك يعني أن هذه المعايير قد لا يمكن تطبيقها، فهل يجب علينا أيضاً في مثل هذه الحالات أن نعتبر البعد بأكمله غير قابل للتطبيق إذا لم ينطبق أكثر من معيارين؟ فعلى سبيل المثال، يوجد في المؤشر SAI-10، البعد (ii) قائمة معايير طويلة من بينها معيارين يشتملان على عبارة "حسب الاقتضاء". فهل من العدل أن يُسجل البعد كاملاً "غير مطبق" إذا كان هذين المعيارين بالإضافة إلى واحد غيرهما "غير مطبق"؟

الإجابة: نعم، فالقاعدة أن مثل هذه المعايير يجب اعتبارها غير مطبقة مثل غيرها من المعايير إذا لم تكن ذات صلة أو غير مناسبة لسباق الجهاز الأعلى للرقابة المعنى. بيد أنه لما كان إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة تقييم قائم على الأدلة، فإن مسؤولية تبرير الحكم على شيء غير مطبق تقع على عاتق القائمين على التقييم. وإذا كانت النتيجة أن المعايير غير مطبقة، فإنها تُحسب عند تطبيق القاعدة الأساسية بأن أكثر من حالتين من التقييم "غير مطبق" يؤدي إلى تسجيل درجة البعد كاملاً بأنه غير مطبق. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ندرك أن مثل هذا الحساب أحياناً يترك آثاراً غير جيدة على التسجيل، لذلك قدم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016 فرصة للمقيم لتطبيق التقدير المهني الذي يقدره. وإذا كانت قائمة المعايير طويلة كما في المؤشر SAI-10، البعد (ii) ويوجد ثلاثة معايير تقييمها "غير مطبق"، بما في ذلك المعايير المذكور فيها "حسب الاقتضاء"، فإنني أميل إلى تسجيل درجة البعد على أي حال بشكل طبيعي لأنك تعتبر وجود معلومات كافية تسمح بتسجيل درجة ملائمة (أي ببساطة احسب المعايير بأنها مستوفاة). وفي تلك الحالة، لا بد أن توضح في التقرير أنك حدثت عن القاعدة الأساسية لمنهج عدم تسجيل الدرجة مع ذكر السبب وراء الانحراف.

21. السؤال: إذا كان للبعد 4 معايير فقط مثل المؤشر SAI-5 البعد (ii) والمؤشر SAI-21 البعد (iii) وعند تقييم البعد، يتم تصنيف 2 من بين المعايير 4 على أنها غير قابلة للتطبيق باستخدام "منهجية عدم تسجيل الدرجات" فهذا يعني أن المعيارين اللذين تم تصنيفهما على أنهما غير قابلين للتطبيق يجب أن يتم احتسابهما على أنهما مستوفيين عند تحديد الدرجة للبعد بأكمله. إن حدث ذلك، ستوضع درجة 4 للبعد (على أن يسجل المعيارين الآخرين المتبقين على أنهما مستوفيان). هل تعد الدرجة 4 صحيحة مع الأخذ في الاعتبار أن نصف معايير البعد غير قابلة للتطبيق؟

الإجابة: في الحالات التي يبدو أن أثر الدرجات غير القابلة للتطبيق يُزيد من درجة البعد زيادة كبيرة إلى مستوى قد يكون غير مناسب، يجوز للمقيمين استخدام تقديرهم المهني وتقييم المؤشر على أنه غير قابل للتطبيق بدلاً من إعطائه درجة مضللة. بالإضافة إلى ذلك، في حالات اشتغال الأبعاد على العديد من المعايير (على سبيل المثال أبعاد الرقابة التي يوجد بها على الأقل من ثمانية إلى تسعة عشر معياراً)، ينبغي للمقيمين النظر في منح هذه الأبعاد درجة، حتى لو كان عدد المعايير غير القابل للتطبيق أكثر من اثنين. وفي مثل هذه الحالات، يتعين على المقيمين استخدام تقديرهم المهني.

وفيما يتعلق بسؤالك تحديداً، قد يبدو منطقياً تسجيل البعد كاملاً على أنه غير قابل للتطبيق لأن تسجيل نصف المعايير على أنها غير قابلة للتطبيق يميل إلى زيادة درجة البعد زيادة كبيرة إلى مستوى قد يكون غير مناسب.

22. السؤال: يشترط في بعض المؤشرات (SAI-10 و SAI-13 و SAI-16) من أجل إعطائها الدرجة 4 أن "يُثبت تقييم مستقل أن معايير المحاسبية وتوجيهات الإنتوساي (المستوى 4 للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة)¹ ذات الصلة بهذا البعد". فكيف أحدد متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة بالبعد الذي أقوم على تقييمه؟

الإجابة: تنقسم المؤشرات SAI-10 و 13 و 16، إلى ثلاثة أبعاد: (i) التخطيط (ii) التنفيذ (iii) تقييم أدلة الرقابة والاستنتاج وإعداد التقارير. ويُتَرح، إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة تقييم مستقل قائم على الأدلة لالتزامها بمعايير المحاسبة وتوجيهات الإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة سابقاً)، أن يراجع المقيّم الخبير هذا التقييم المستقل، وخصوصاً الاستنتاج العام للمقيّم. وإذا اتضح من خلال التقييم أن الجهاز الأعلى للرقابة يمثل بكافة النواحي الجوهرية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ومن ثم يمكن أن يمنح لكلاً من الأبعاد الثلاث للجهاز الأعلى للرقابة درجة 4. وإذا أوضحت المراجعة مجالات محددة لا يمثل فيها الجهاز الأعلى للرقابة جوهرياً بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة، يجب على القائمين على التقييم أن يحددوا ما إذا كانت الأمور المخالفة تؤثر على (i) التخطيط (ii) التنفيذ (iii) تقييم أدلة الرقابة والاستنتاج وإعداد التقارير ويسجلوا درجة الأبعاد وفقاً لذلك. من الممكن مقارنة الأمور المخالفة بمعايير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة وتقييم مثل هذه المعايير بأنها غير مستوفاة. وعليه، فإنه من الممكن حساب درجة بعد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

23. السؤال: لماذا لا يتم تجميع نظام التسجيل على المجال ومستوى الجهاز الأعلى للرقابة؟

الإجابة: قد يكون صعباً للغاية تجميع درجات المؤشر على مستوى المجال ومستوى الجهاز الأعلى للرقابة، على سبيل المثال، ستكون هناك حاجة لتحديد ترجيح المجالات والمؤشرات التي لن يكون من السهل عملياً القيام بها. كما أن الدرجات الإجمالية في هذه المستويات لن تنقل معلومات مفيدة بالفعل. فمثلاً، إذا سجل الجهاز الأعلى للرقابة 3 درجات على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة، فماداً يعني ذلك في الواقع.

من المهم ملاحظة أن تسجيل الدرجات في مستويات المؤشرات والبعد والمعايير ليس سوى جزء واحد من تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. بل والأكثر أهمية هو تحليل متكامل وتحليل السبب الجذري الذي يستند إلى تسجيل الدرجات في مستويات المؤشرات والبعد والمعايير. تساعد هذه الدرجات الجهاز الأعلى للرقابة على النظر في تأثير الأداء في مجال ما على الأداء في المجالات الأخرى والتأثير ككل على مستوى المنظمة.

وبتمثل الهدف الرئيسي من التقييم في تحديد الفجوات بين أفضل الممارسات والممارسات الحالية في الجهاز الأعلى للرقابة. ومن خلال هذه العملية، يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة تحديد القضايا الاستراتيجية التي يجب معالجتها لتحسين أدائه. لذلك لا يركز إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على تسجيل الدرجات بل يركز على العوامل التي توضح الدرجات، هو ما يسعى إليه فريق التقييم للقيام به في قسم التقييم المتكامل من تقرير الأداء.

24. السؤال: وفي حالة عدم وجود أدلة كافية، كيف يمكن للشخص اختيار التسجيل بين غير مستوفي وغير قابل للتطبيق؟

الإجابة: تستخدم درجة غير قابل للتطبيق عندما يكون المؤشر أو البعد أو المعيار الجاري تقييمه خارج نطاق مراقبة الجهاز الأعلى للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن استخدام غير قابل للتطبيق عندما لا تتوفر معلومات كافية ليُسجل على أساسها درجة المؤشر، ولا تمثل المعلومات المطلوبة شيئاً يتوقع من الجهاز الأعلى للرقابة تطبيقها. ومن الأمثلة على ذلك المؤشر SAI-22 فيما يتعلق بالموارد البشرية أو بعض المعايير في إطار هذا المؤشر والتي لا تكون ضمن نطاق تأثير الجهاز الأعلى للرقابة. مثال آخر، إذا لم يكن للجهاز الأعلى للرقابة وظائف قضائية، فيجب اعتبار المؤشرات SAI-18 و SAI-19 و SAI-20 غير قابلين للتطبيق. قد يكون هناك أيضاً عناصر ليست ذات صلة بالجهاز، على سبيل المثال إذا لم يسند الجهاز أعمال الرقابة إلى جهات خارجية، فإن المؤشر SAI-5 الذي يقيم إسناد المهمات الرقابية لجهات خارجية لن يكون قابلاً للتطبيق.

يشير إطار العمل الجديد للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة إلى إطار عمل الإنتوساي لإصدار التصريحات المهنية يشير إطار العمل القديم للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة إلى إطار عمل المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة قبل اعتماد إطار عمل الإنتوساي لإصدار التصريحات المهنية الجديد.

ومع ذلك، إذا لم يستطع الجهاز الأعلى للرقابة توفير معلومات من المفترض أن تكون متوفرة لديه، فيجب تسجيل درجة المعيار على أنه "مستوفٍ أو غير مستوفٍ" استنادًا إلى الأدلة المتوفرة. ومن الأمثلة على هذه الحالة، إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة خطة استراتيجية أو ميزانية لنوع رقابة معين أو دليل رقابة ذي صلة، وهو ما تتوقع توافره عادة. يرجى مراجعة وثيقة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016 صفحة 35 للاطلاع على المزيد من المعلومات حول منهجية عدم تسجيل الدرجات.

25. السؤال: ماذا يحدث إذا كان المعيار مستوفٍ جزئيًا فقط؟ هل يُعد مستوفٍ أم غير مستوفٍ؟

الإجابة: بشكل عام، لا يعد مستوفٍ. تتطلب منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أن يكون المعيار مستوفٍ كليًا لتسجيل درجة "مستوفٍ". ليس ثمة خيار "مستوفٍ جزئيًا" في منهجية تسجيل الدرجات في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. يُمكن الإقرار بالتحسينات الملحوظة التي سجلها الجهاز الأعلى للرقابة على المعيار الذي تم تسجيل له درجة "غير مستوفٍ" إقرارًا كاملًا وإدراجها في القسم السرد ذي الصلة بتقرير الأداء.

ومع ذلك توجد حالتان يمكن اعتبار المعيار مستوفٍ جزئيًا على أنه مستوفٍ عند تطبيق التقدير المهني:

(أ) بالنسبة لتلك المعايير في المجال ج المُقيّمة على أساس عينة من مهمات الرقابة، ينبغي أولاً تقييم كل معيار للالتزام بصورة منفصلة عن كل عينة مختارة من ملفات الرقابة، بينما تُكون درجة إجمالية على أساس المعايير المستوفاة لجميع ملفات الرقابة في العينة. فمثلاً إن كان هناك عينة من ثلاث مهمات رقابية، وتم استيفاء معيار واحد لمهمتين رقابيتين ولم يستوف واحد، فإن المعيار يعتبر غير مستوفٍ. ومع ذلك، إذا كانت عينة مهمات الرقابة أكبر (4+ مهمات الرقابة) ولم يكن هناك سوى انحراف ضئيل تم ملاحظته لمعيار ضمن هذه المعايير، فيمكنك تطبيق التقدير المهني. ضع في اعتبارك الأمثلة التالية: في عينة من 5 مهمات رقابة الالتزام لتسجيل درجة المؤشر SAI-16 البعد (ii) المعيار هـ ("تم تنفيذ جميع إجراءات الرقابة المخطط لها أو لم يتم تنفيذ بعض منها، فهناك تفسير مناسب تم الاحتفاظ به في ملف الرقابة حيث تم الموافقة عليه من قِبل المسؤولين عن الرقابة")، وفي حالة أنه لم يتم إجراء رقابي ثانوي واحد لمراقبة عينة من العينات الخمس (من منظور القائمين على التقييم لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة) فيمكن عندئذ تطبيق التقدير المهني ويمكن اعتبار المعيار المستوفٍ على مستوى إجمالي إذا لم يتم العثور على أي مشاكل في هذا المعيار في ملفات الرقابة الأربعة المتبقية. يجب أن يعكس السرد الانحرافات بوضوح وحقيقة إجراء التقدير المهني. ولكن مع أحجام العينة الصغيرة مثل 3 مهمات رقابة، قد لا يكون استخدام نفس النهج مقبولاً.

(ب) وفي حالة المعايير المركبة التي تتكون من عناصر مختلفة مثل المؤشر SAI-4 البعد – (i) المعيار (ح) وجود هيكل تنظيمي معتمد ومطبق و"تأكيد إسناد مسؤولية كافة الأعمال التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة بوضوح"، فينبغي أن ينصب التركيز على العنصر الذي تم تأكيده في حالة الهيكل التنظيمي. وهذا لا يعني أنه لا يجب تقييم الإسناد الواضح للمسؤوليات ولكن إذا كان المُقيم راضياً عن الهيكل التنظيمي، فقد يعتقد أن المعيار مستوفٍ حتى في حالة وجود بعض نقاط الضعف في إسناد المسؤوليات.

26. السؤال: ثمة بعض المعايير التي تسرد عدداً من المتطلبات، على سبيل المثال، يسرد المؤشر SAI-10 البعد (iii) المعيار (ز) إجمالي 9 معايير فرعية يجب إدراجها في تقرير المدقق. وفي حالة فقدان معيار أو معيارين من المعايير الفرعية، فهل من الصحيح تسجيل المعيار (ز) على أنه مستوفٍ؟

الإجابة: لا، تتطلب منهجية تسجيل درجات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استيفاء كافة المعايير الفرعية من أجل تسجيل المعيار على أنه مستوفٍ. قد يطبق فريق التقييم التقدير المهني إذا تطلب الأمر ذلك.

27. السؤال: ما مقدار الأدلة التي يجب إدراجها في تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (مع عدم وضوح المنهجية بشأن هذه النقطة)؟

الإجابة: يلزم وجود أدلة كافية ومناسبة عند تسجيل درجة المؤشرات والأبعاد والمعايير في الفصل 4 من تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - تقييم بيئة الجهاز الأعلى للرقابة، وقدرته، وأدائه. وفي التقرير السردى لكل بعد، يمكن الإشارة إلى الأدلة الرئيسية التي تدعم استيفاء المعايير. لم تحدد منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هيكلًا لعرض الأدلة الداعمة الواردة في التقرير (لذا فقد وضع فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة نموذج لتقرير الأداء كدليل توجيهي). يتحمل فريق التقييم مسؤولية ضمان تقديم تقرير سردي لكل بعد بطريقة تمنح قراء التقرير رؤية وتمكنهم من إقناع أنفسهم بأن النتائج مدعومة بأدلة كافية ومناسبة.

نظرًا لوجود العديد من المعايير أسفل كل بعد لبعض المؤشرات ضمن المجال ج، فإن إحدى طرق تقديم الأدلة هو استخدام الجداول التي تشير إلى جميع المعايير أسفل كل بعد. وبالنسبة إلى كل معيار، يمكن أن يوضح فريق التقييم ما إذا كان المعيار "مستوفى" أو "غير مستوفى" مع شرح موجز للدرجات المسجلة (على سبيل مثال قائمة بالتعداد النقطي) حول أسباب/أدلة تسجيل المعيار على هذا النحو.

أما عن المؤشرات في المجالات المختلفة، يوصى أيضًا استخدام جدول يقدم موجزًا للمعايير سواء تم الاستيفاء بها أو لا. ويشير هذا الجدول إلى المعايير المستوفاة وغير المستوفاة (أو غير القابلة للتطبيق) دون الإشارة إلى تفاصيل الأدلة الداعمة للمعايير. كما يمكن إدراج عبارة قصيرة تلخص نتائج الأبعاد ككل في الجدول. كما يجب إدراج تفاصيل الأدلة الداعمة لكل معيار في التقرير السردى لكل بعد.

أما في الحالات التي يكون فيها فريق التقييم لديه خبرة قليلة أو معدومة في كتابة تقرير الأداء ويتوقع فقدان العديد من التفاصيل مثل الأدلة الداعمة من التقرير السردى لكل بعد، سيكون من الأسهل والضروري أن يدرج الفريق تفاصيل الأدلة الداعمة للمعايير المستوفاة أو غير المستوفاة في الجداول (على سبيل مثال ك نقاط). إذا اختار فريق التقييم القيام بذلك، فستشمل جداول التلخيص تفاصيل تسجيل المعيار سواء تم استيفاءها أو لم يتم استيفاءها (أو غير قابل للتطبيق) فضلًا عن تفاصيل الأدلة الداعمة للمعايير (أو أسباب تسجيل المعيار "غير مستوفى" أو "غير قابل للتطبيق"). ومع ذلك، ينبغي أن يتضمن سرد البعد، قدر الإمكان، الأدلة الداعمة للنتائج.

ثمة طريقة عملية أخرى للإشارة إلى الأدلة الواردة في التقرير من خلال استخدام الهوامش. يمكن عرض مصادر الأدلة الداعمة للنتائج على هيئة هوامش على سبيل المثال الاستشهاد بوثيقة أو الإشارة إلى حديث أجرى مع مسؤول من الجهاز الأعلى للرقابة. ويُعد استخدام الهوامش أمرًا مهمًا للغاية للفصل 3 (معلومات أساسية حول الدولة والجهاز الأعلى للرقابة) حيث يعين على فريق التقييم الإشارة إلى وثائق مصدر المعلومات الواردة في هذا الفصل من التقرير على سبيل المثال، تقارير البنك الدولي، وتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية، وقواعد البيانات والمنشورات الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والخطط الاستراتيجية الوطنية وما إلى ذلك.

يُعين على فريق التقييم أن يسأل نفسه عما إذا كانت الهوامش وضعت على أساس الحقائق والأدلة المذكورة في السرد، ويمكن للمراجع المستقل أو بالطبع أي مستخدم آخر للتقرير أن يثبت أن النتائج الواردة في التقرير مدعومة جيدًا بأدلة كافية. لذا، ما يُعد دليلًا كافيًا، إلى حد كبيرًا يتم تضمينه في تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو مسالة خضوعه للتقدير المهني من جانب فريق التقييم.

28. السؤال: يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة الذي تتبعه سياسات وإجراءات رقابة الجودة، ولكنها غير مدونة في أي مكان. ومع ذلك، في قانوننا، لدينا شيء مدرج في مسؤوليات رقابة الجودة لعضو مجلس الإدارة. في المؤشر SAI-4 البعد (iii) فهل يمكننا الإشارة إلى أن جميع المعايير مستوفاة على الرغم من أننا لا نستطيع تقديم الأدلة؟

الإجابة: إن منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هي أدلة تستند إلى الطبيعة، مما يعني أن النتائج الواردة في تقرير التقييم يجب أن تكون مدعومة بأدلة كافية ومناسبة. ومع ذلك، وكقاعدة عامة، إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة أدلة توضح أن لديه سياسات وإجراءات خاصة برقابة الجودة، فيجب تسجيل درجة المعيار ذي صلة أسفل المؤشر SAI-4 على أنه "غير مستوفى".

ونظرًا إلى أن هذه السياسات والإجراءات غير مدونة، فلذلك لا يمكنك تقييم المعايير المحددة (أ) و(د) للمؤشر SAI-4 البعد (iii) على أنهما مستوفيين. إن السبب الكامن وراء تلك المعايير هو أنه يجب أن تكون السياسات والإجراءات واضحة ومعروفة لكل شخص في المنظمة. وإذا لم يتم تدوينها في أي مكان، فمن الصعب، مثلًا، على المدقق الجديد معرفة الأنظمة والقواعد لتطبيقها. بينما ينظر المؤشر SAI-4 في النظام الشامل لمراقبة الجودة، ستقيم تطبيق رقابة الجودة وضمان الجودة أيضًا في المجال ج استنادًا إلى عينة الرقابة. لديك نطاق أوسع للتقييم يستند إلى الممارسات القائمة (تعد ملفاتك الرقابية التي تم أخذ عينات منها هي الدليل).

ولكن بما أن القانون يشير إلى مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق برقابة الجودة، فيمكنك تقييمها كمعيار مستوفى: (ب) وضعت سياسات وإجراءات رقابة الجودة بشكل واضح، ويتحمل (...) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة (...) المسؤولية الشاملة لنظام رقابة الجودة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40: الصفحة 5. على الرغم من أن هذا المعيار يشير أيضًا إلى السياسات والإجراءات، إلا أن التركيز على مسؤوليات رئيس الجهاز الأعلى للرقابة.

29. السؤال: المؤشر SAI-6 البعد (ii). كجهاز أعلى للرقابة، لدينا تواصل جيد بين أعضاء مجلس الإدارة وفرق الرقابة وبين أيضًا رئيس مجلس الإدارة والمدققين ولكن لا نستطيع تقديم أدلة على ذلك. ليس لدينا أي بروتوكول أو وثائق. لدينا اتصالات بالبريد الإلكتروني ولكن الحسابات شخصية وغير رسمية. كيف نمضي قدمًا؟

الإجابة: إن السمة الرئيسية لمنهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هي أنها تستند إلى الأدلة، مما يعني أن النتائج الواردة في تقرير تقييم يجب أن تكون مدعومة بأدلة كافية ومناسبة. ومع ذلك، وكقاعدة عامة، إذا لم يتمكن الجهاز الأعلى للرقابة من تقديم أدلة تدعم استيفاء المعايير أسفل المؤشر SAI-6 البعد (ii)، فيجب تسجيل درجة المعايير على أنها "غير مستوفاة". وعلى الرغم من أن رسائل البريد الإلكتروني غير رسمية كما هو موضح في السؤال، إلا أنها يمكن أن تعد كدليل (فهي ليست شخصية في حد ذاتها، إذا تم تبادلها بين الزملاء وحول موضوعات ذات صلة بالعمل) لذا يمكن تسجيل بعض المعايير على أنها "مستوفاة" استنادًا إلى هذا الأساس.

ومن المتوقع أن يحتفظ الجهاز الأعلى للرقابة بالوثائق مثل محاضرات الاجتماعات والمنشورات الإدارية ورسائل البريد الإلكتروني والنشرات الإخبارية وغيرها التي يجب أن تقدم الأدلة لمعظم المعايير ضمن هذا البعد. وبدون تلك الأدلة، يتعين على فريق التقييم الميل نحو تسجيل المعايير ذات صلة على أنها غير "مستوفاة" خاصة إذا تبين أن الجهاز الأعلى للرقابة ليس لديه الأسباب الواجبة لعدم وجود الأدلة المطلوبة.

30. السؤال: في غضون بضعة أشهر، سيتغير الإطار القانوني الذي يحكم عمليات الجهاز الأعلى للرقابة. فمن المتوقع وجود تغييرات مهمة في بعض المجالات الرئيسية لعمليات الجهاز الأعلى للرقابة مثل، الاستقلال التنظيمي والمالي. ونظرًا لأن أحكام المسودة التي تنتظر اعتماد السلطات المعنية موضوعة بالفعل، قرر فريق التقييم تقييم المؤشر SAI-1 – استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والمؤشر SAI-2 – اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة استنادًا إلى الإطار القانوني الجديد. هل يعد هذا النهج صحيحًا؟

الإجابة: وفقًا للمنهجية، يقيم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بناءً على الوضع الراهن. لا يمكن إدراج التطورات مثل التغييرات الجديدة المستقبلية المتوقعة في الإطار القانوني كجزء من التقييم عند تسجيل درجة المؤشرات والأبعاد والمعايير. ولذلك، يجب تقييم المجال (أ) وأي قسم آخر قد يتطلب تطبيق الإطار القانوني وتسجيله بناءً على الوضع الراهن والإطار القانوني. وفي الوقت نفسه، في التقرير السردى، يمكن لفريق التقييم شرح آثار الدستور الجديد (الإطار القانوني) وأي من المعايير يمكن قياسها بشكل مختلف نتيجة لذلك. كما يمكنه شرح في التقرير السردى كيفية تغيير الدرجات.

31. السؤال: هل يمكن لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استخدام التقييم الذي أجرته أطراف أخرى باستخدام أدوات الأداء التي تتضمن منهجية ونهج مختلفين عن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة؟

الإجابة: نعم، يمكن استخدام نتائج تقييمات الأداء الأخرى التي تم إجراؤها باستخدام أدوات أداء بدلاً من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. على سبيل المثال، يمكن استخدام نتائج مراجعات ضمان الجودة ومراجعات تستند إلى آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) كمصدر للأدلة لتسجيل المعايير ذات صلة في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك، يجب أن تتعاون الأدلة الداعمة للوصول إلى استنتاجات ملموسة.

32. السؤال: ثمة حالات مختلفة يسأل فيها المعيار عما إذا كان الشخص أو الفريق لديه معرفة وخبرة ملائمة وما إلى ذلك. كيف يمكننا إثبات ذلك؟ على سبيل المثال، في المؤشر SAI-21 البعد (i) و(ii)، والمؤشر SAI-22 البعد (i) المجال أ. وأيضاً في المجال ج للمؤشر SAI-9 البعد (ii) (أ)، (ب)، (ج)، (د)، والمؤشر SAI-12 البعد (ii) (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ) والمؤشر SAI-14 البعد (ii) (أ)، (ب)، (ج)، (د) والمؤشر SAI-17 البعد (ii) (أ)، (ب)، (ج)، (د).

الإجابة:

(أ) عامة، لا يُتوقع أن يثبت فريق تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الخبرة المهنية من خلال طلب السير الذاتية والدبلومات الجامعية والدرجات وحضور دورات التطوير المهني. ومع ذلك، فإنه يتوقع تلبية فرق الرقابة ورؤساء تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والإدارات المالية على سبيل المثال وسؤالهم عن مرجعيتهم وخبراتهم. يحدد التقدير المهني للفريق الذي يستند إلى ما يتم تحصيله في المقابلة بكل معيار من هذه المعايير.

(ب) في حالة المعايير التي تشكل جزء من المجال ج، فإنه من المهم الإشارة إلى أنها جزء من دراسة النظام الذي يكلف المدققين ببعض المهمات الرقابية بناءً على معرفتهم وخبراتهم. لذا، يتعين عليك أولاً فحص الإجراءات المكتوبة المتعلقة بكيفية تحديد تكوين فرق الرقابة بناءً على، مثلاً، نوع الرقابة، ودرجة تعقيد الجهات الخاضعة للرقابة وخبرات المدققين فيما يتعلق بذلك. بعدها يتعين عليك إحضار دليلاً من عينة الرقابة يثبت أن هذا النظام مطبقاً بصورة متسقة عملياً، وأن الفرق قامت بالعمليات الرقابية التي تم أخذ عينات منها بما يتوفر لديها من مهارات وخبرات وقوى عاملة (على سبيل المثال المدققين الصغار والكبار) للقيام بالمهمة على النحو المتوقع. يمكن لفريق التقييم أيضاً فحص المعلومات المقدمة من المدققين بشأن مؤهلاتهم وخبراتهم من خلال أوراق العمل على سبيل المثال مصفوفة الكفاءة.

33. السؤال: هل يصح تضمين مرفق التقرير وأوراق الدرجات ومحاضر الاجتماعات وما إلى ذلك؟

الإجابة: لا، يجب عدم إرفاق مثل هذه المعلومات بالتقرير. ومع ذلك، يجب أن تحدد مصدر الأدلة بوضوح عند تبرير تقييم أي معيار منفرد. ينبغي أن يتم الإشارة إلى هذه المصادر أيضاً في الأجزاء السردية لهذا البعد أو المؤشر قدر الإمكان. بدلاً من ذلك، يمكن إظهار مصادر الأدلة في الحواشي.

ضمان جودة تقرير التقييم

34. السؤال: ما الفرق بين العمليات التالية لضمان جودة تقرير التقييم: (i) مراقبة الجودة، (ii) التحقق من الصحة الواقعية للتقرير (iii) المراجعة المستقلة؟

الإجابة: تستلزم مراقبة الجودة مراقبة ما يباشرها قائد الفريق داخل الفريق أثناء إجراء التقييم. في هذه المرحلة، يتعين على قائد الفريق مراجعة أوراق العمل وعمل الفريق والإشراف على التقدم المحرز في التقييم ومراقبته.

التحقق من الصحة الواقعية للتقرير تتمثل في مراجعة مسودة التقرير الذي قام به موظف أو اثنين من الجهاز الأعلى للرقابة والذين لم يشتركوا في فريق التقييم. عادة، ينبغي أن تحدد الشروط المرجعية للتقييم شخص (أو أشخاص) مسئول عن فحص جودة الحقائق. لا يتمثل الهدف من فحص الجودة في تكرار عمل فريق التقييم، ولكن القيام بمراقبة الجودة على المستوى الثاني بناءً على التحقق من صحة الوقائع والاتساق بين القضايا. ومن المهم الإشارة إلى أنه لا بد أن يتمتع الشخص (الأشخاص) بالمعرفة الواقعية عن الجهاز الأعلى للرقابة حتى يتمكن من تحديد أي أخطاء محتملة قام بها فريق التقييم في التوصل إلى استنتاجاتهم. لذا، يفضل القيام بهذه المهمة من قبل أحد الأعضاء القدامى من بين موظفي الجهاز الأعلى للرقابة.

المراجعة المستقلة لمسودة تقرير الأداء الذي قام بها مبادرة تنمية الإنتوساي. تقدم مبادرة تنمية الإنتوساي إجراء، أو إعداد خبراء آخرين لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة من أجل إجراء المراجعة المستقلة لجميع تقييمات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لضمان الالتزام بمنهجية الإطار. تم إصدار بيان المراجعة المستقلة لمبادرة تنمية الإنتوساي لجميع التقارير التي خضعت للمراجعة المستقلة التي نظمتها مبادرة تنمية الإنتوساي.

مراجع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

35. السؤال: تتضمن بعض المعايير مراجع للمعايير الرقابية للإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار العمل القديم) بصيغة "الاطلاع أيضاً: المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3000:x". فإلى أي مدى يجب علينا أن نقيم الأداء في ضوء المعايير الواردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؟

الإجابة: ينبغي قياس الأداء في ضوء المعايير الواردة في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. وتوجد هذه المراجع للتعقب وتمنح فرصة للنظر في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة الأساسية للاسترشاد. وفي حالات تطابق مبادئ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 300 أو التشابه القريب مع متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3000، توجد إشارة مزدوجة لمجرد العلم.

36. السؤال: فيما يلي شرط تخصيص الدرجة 4 للمؤشرات SAI-10 البعد (i)، SAI-13 البعد (ii) و SAI-16 البعد (i).

"الدرجة = 4: أكد التقييم المستقل (مثل، مراجعة ضمان الجودة أو مراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة، آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT)، الخاضع لضمان الجودة المستقلة، والذي أجري في السنوات الثلاث الماضية) لممارسات الرقابة المالية للجهاز الأعلى للرقابة أن الجهاز الأعلى للرقابة يتوافق مع جميع المعايير الرقابية للإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار العمل القديم) ذو الصلة بهذا البعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه).

تشير المعايير المسجلة المذكورة أعلاه إلى الالتزام بالمعايير الرقابية للإنتوساي. هل يتضمن تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة متطلبات معايير وإرشادات الرقابة للإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار القديم)؟²

الإجابة: بوجه عام، تستند المعايير التفصيلية في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (مؤشرات جودة الرقابة) إلى المبادئ المحاسبية للإنتوساي 200 و300 و400 (المستوى 3 في الإطار القديم لمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة). ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات التي تشير إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية للإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار القديم). تم وضع المعايير المسجلة لتخصيص درجة 4 للمؤشرات SAI-10 البعد (i)، و SAI-13 البعد (ii)، و SAI-16 البعد (i) لإنشاء صلة بين إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وآليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT)، ولربط أيضاً إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بتعريف تنفيذ المعايير الدولي للأجهزة العليا للرقابة. كانت الفكرة من وراء هذا التعريف لدرجة 4 هي القول أنه إذا كنت قد أجريت

² يشير الإطار القديم إلى إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة قبل اعتماد إطار الإنتوساي الجديد للتوجيهات والإصدارات المهنية

بالفعل تقيماً قوياً لالتزامك بمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (باستخدام آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة (iCAT) أو ما شابه)، ووجدت أنك (بشكل عام) في حالة التزام، فلا داعي لإعادة تقييم الأداء باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

يتمثل هذا التعريف أيضاً في تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على وضع ترتيبات قوية لضمان رقابة الجودة على كل تخصص رقابي، كما يدرك أن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة وحده - مراجعة عينة من المهمات الرقابية وفقاً للمبادئ المحاسبية للإنتوساي - ليس مفصلاً بما يكفي لتقديم ضمان التنفيذ الكامل لمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (حيث أنه لا يراجع كل ما هو وارد في معايير الرقابة للإنتوساي).

الحل البديل - لإسناد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إلى معايير الرقابة والإرشادات للإنتوساي (المستوى 4 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الإطار القديم) - كان من شأنه أن ينتج أداة معقدة للغاية وتستهلك موارد بشكل كبير عند التطبيق، وكان يعني إلى حد كبير تكرار آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة (iCAT).

(راجع الملاحظات التفسيرية في وثيقة الإرشادات لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016 المدرجة تحت المؤشرات SAI-10 و13 و16).

37. السؤال: في بعض المعايير مثل المؤشر SAI-6 البعد (i) هناك إشارة إلى "فريق العمل الخاص بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة". ماذا تعني هذا الإشارة لأنها ليست ضمن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو أي وثيقة؟

الإجابة: تم تشكيل فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في مرحلة تطوير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لتطوير المعايير الخاصة بهذه الجوانب واختبارها من حيث أداء الجهاز حيث إنه لا يمكن العثور على إشارة في معايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو غيرها من وثائق الإنتوساي الإرشادية. فيما يتعلق بتفسير المعايير، نوصي أنه قبل أن يحاول الفريق دراسة المصادر الأساسية، يجب عليه الاتصال بفريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لطلب الدعم بشأن تفسير معيار معين بالنظر إلى سياقه.

التقييمات المتكررة - الإصدار التجريبي مقابل إصدار 2016 من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

38. السؤال: إننا ندرك أن نتائج التقييم الذي تم إجراؤه باستخدام الإصدارات السابقة من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مثل الإصدار التجريبي لا يمكن مقارنتها بنتائج التقييم بناءً على أساس إصدار 2016 من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. هل يجب أن نأخذ فقط نتائج التقييمات التي أجريت باستخدام إصدار 2016 كأساس للمقارنات المستقبلية؟

الإجابة: على الرغم من أن غالبية محتوى الإصدار التجريبي لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مشابه لمحتوى إصدار 2016، إلا أن بعض التغييرات التي تم إجراؤها على هيكل الأداة في إصدار 2016 كانت كبيرة وشكلت تحدياً على إمكانية مقارنة النتائج لأغراض المراقبة. يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام نتائج التقييمات التي تم إجراؤها باستخدام النسخة التجريبية كأساس لرصد التقدم المسجل على مدى فترة من الزمن قدر الإمكان. ومع ذلك، يجب توخي الحذر حيث توجد مجالاً تتكون فيها المقارنة المباشرة بين الإصدار التجريبي وإصدار 2016 غير مناسبة بسبب الاختلافات في هيكل المؤشرات والأبعاد والمعايير.

أعد فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وثيقة إرشادية حول إجراء التقييمات المتكررة. في هذه الوثيقة، ستجد إرشادات محددة حول كيفية إجراء المقارنة بين التقييمات التي تم إجراؤها باستخدام إصدارات مختلفة من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. تتضمن الوثيقة أيضاً تنبؤاً بين المؤشرات والأبعاد والمعايير في إصدار 2016 والمؤشرات والأبعاد والمعايير المقابلة في الإصدارات التجريبية.

العمل الميداني

39. السؤال: هل يجب إجراء التقييم بتسلسل من المجال أ إلى و؟ هل يمكنني البدء بالمجال ب والمجال ج والمجال د والمجال و) والمجال هـ والمجال أ على سبيل المثال.

الإجابة: لا يجب إجراء التقييم بتسلسل منطقي. سيتم عملياً تقسيم تقييم المؤشرات والمجالات المختلفة داخل فريق التقييم حيث سيقوم أعضاء الفريق بتقييم هذه المؤشرات بصورة فورية. ومع ذلك، لا بد من إجراء مناقشات جماعية لضمان تعاون النتائج في المجالات المختلفة جيداً. وبعد ذلك مهمًا للتدفق المتناسك للحقائق في قسم التحليل النوعي في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

تقرير التقييم - مبرر استبعاد التوصيات

40. السؤال: إذا لم يقدم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أي توصيات، فكيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تحسين أدائه؟

الإجابة: يُمكن تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الجهاز من تحديد نقاط القوة والضعف الرئيسية لديه. يقع على عاتق الإدارة مسؤولية التخطيط للإجراءات التي ستستخدمها لمعالجة نقاط الضعف الملحوظة وكذلك كيفية الاستفادة من نقاط القوة المحددة. في العديد من الحالات، لن يكون الجهاز الأعلى للرقابة قادرًا على معالجة جميع نقاط الضعف المحددة في وقت واحد. لذا، تقع على عاتق الإدارة وليس فريق التقييم مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن كيفية معالجة نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. تتمثل أولوية الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحفاظ على الإدارة حيث أن القرارات التي تتخذ عادة تنطوي على مراعاة الموارد المتاحة وتوقعات أصحاب المصلحة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الإدارة دائمًا الرجوع إلى متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأفضل الممارسات الأخرى التي تعد الأساس الذي تقوم عليه إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. يوفر التقييم المتكرر لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الذي يتم التوصية به في بداية كل دورة استراتيجية جديدة معلومات تتعلق بالتحسينات التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة في مواصلة عملياته مع متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأفضل الممارسات الدولية الأخرى.

نشر تقرير التقييم

41. السؤال: في المجال و، هل من المقبول عدم نشر نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لأصحاب المصلحة الآخرين؟

الإجابة: المبدأ رقم 12 للإنتوساي: تتطلب "قيمة الأجهزة العليا للرقابة ومزاياها - إحداث فارق في حياة المواطنين" أن تكون الأجهزة العليا للرقابة منظمات نموذجية، تُقدم نموذجًا يحتذى به. يُقصد بتمثيل القدوة أنه لا بد أن يُعزز الجهاز الأعلى للرقابة الشفافية والمساءلة في عملياته الخاصة؛ وينبغي أن يشمل ذلك القدرة على نشر تقارير عن عملياته الداخلية مثل البيانات المالية وكذلك نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، من بين أمور أخرى. تشجع مبادرة تنمية الإنتوساي الأجهزة العليا للرقابة على نشر تقارير أداء التقييم الخاصة بها كوسيلة لتوضيح متطلبات المبدأ رقم 12 للإنتوساي

ومع ذلك، يُعد نشر تقرير الأداء قرارًا يجب أن يتخذه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. ومن المقبول عدم إتاحة نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لبعض أصحاب المصلحة إذا كان لدى رئيس الجهاز أسباب مقنعة للقيام بذلك. يعمل فريق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حاليًا على تطوير وثيقة الإرشادات خاصة بنشر تقرير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

عملية إدارة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من عمليات إدارة الأداء

42. السؤال: كيف يمكننا الربط بين نتائج إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مع النظم الحالية لإدارة الأداء في الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه؟

الإجابة: يُعد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مكان ملائم جداً لمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجهاز على النحو التالي: أولاً: تحديد الأسس بناءً على الأداء الملحوظ والدرجات المسجلة في التقييم بإطار قياس أداء الأجهزة والتي تسهم في وضع خطة استراتيجية جديدة. ثانياً: قياس مدى تنفيذ تلك الخطة الاستراتيجية بعد نهاية الفترة الاستراتيجية (كل 3 إلى 5 سنوات) من خلال تكرار التقييم بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. وبعد تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة شاملاً جداً لدرجة أنه لا بد من إجراءه سنوياً. أما الرصد السنوي، فمن الممكن اختيار عدد قليل من مؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا أو أبعاده وتضمينها في نظم إدارة أداء الجهاز الأعلى للرقابة من أجل القياس السنوي. ويجب أن تكون تلك المؤشرات/الأبعاد ذات صلة بالأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة وأن تقيم الأشياء المتوقع لها أن تشهد تحسينات سنوية (على سبيل المثال، قد لا يعطي القياس السنوي لإطار العمل القانوني كثيراً من المعلومات الهامة).

43. السؤال: ما الفرق بين عملية مراجعة ضمان الجودة والتقييم بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة؟ هل هما متشابهان؟ هل يتعين استبعاد أحدهما من أجل الآخر لتجنب الازدواجية؟

الإجابة: كثيراً ما ستختلف عملية مراجعة ضمان الجودة عن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة اختلافاً بسيطاً، لذا وبالرغم من وجود أوجه تشابه بينهما جزئياً، لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر. في حين أن عملية مراجعة ضمان الجودة ستغطي عادة أعمال الرقابة، إلا أن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة يعد تقييماً أكثر اتساعاً وشمولياً؛ حيث ينظر إلى الأداء داخل سياق عمل الجهاز الأعلى للرقابة ويقف على الأسباب وراء قيود الأداء. فهو ينطوي على تقييم عملية ضمان الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة. كما يعد إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة تقييماً قياسياً ذا معايير وموازين قياس محددة مسبقاً. وربما تتشابه أعمال مراجعة ملف الرقابة في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مع مراجعات ضمان الجودة (ووفقاً لطريقة إجرائها في الجهاز الأعلى للرقابة) إلا أنه إطار قياس أداء الجهاز مبني على المتطلبات الواردة في المبادئ المحاسبية للإنتوساي (ليس المعايير المحاسبية للإنتوساي التي أحياناً تبنى عليها مراجعات ضمان الجودة). وبالرغم من أن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة يعد تقييماً شاملاً يجب إجراؤه كل 3 إلى 5 سنوات تقريباً إلا أن يجب إجراء مراجعات ضمان الجودة بشكل أكثر تواتراً. لذا، في حين تقدم مراجعات ضمان الجودة تعقيبات سنوية للجهاز الأعلى للرقابة حول جودة أعمال الرقابة وحول مدى الامتثال لإجراءات رقابة الجودة، يقيم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المنظمة ككل ويحدد نقاط القوة والضعف الرئيسية وقيمتها للمجتمع ومزاياه.

44. السؤال: ما الفرق بين إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والتوجيه 1900؟

الإجابة: يوفر التوجيه 1900 إرشادات عامة حول كيفية إجراء مراجعة النظراء. يقصد بذلك أنه يمكن إجراء التقييم الفعلي باستخدام أدوات تقييم مختلفة ويمكن أن يختلف نطاق مراجعة النظراء اختلافاً كبيراً. لن تتضمن جميع مراجعات النظراء نهجاً شمولياً لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

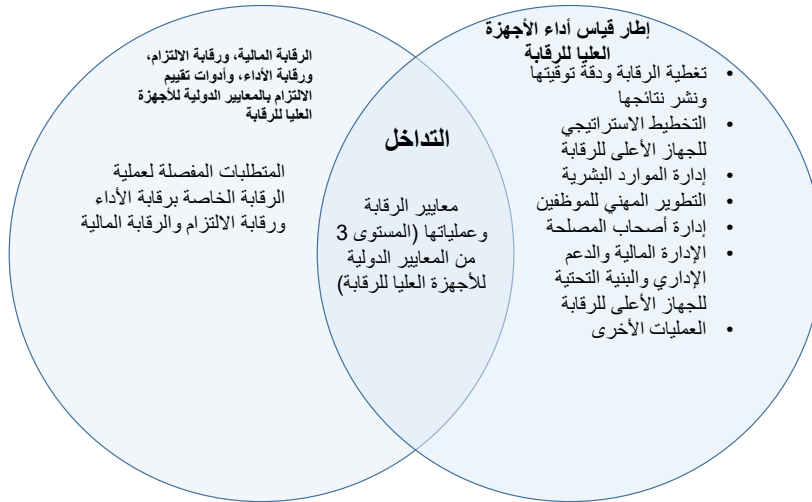
45. السؤال: ما الفرق بين إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وأدوات تقييم (الالتزام بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة)؟

الإجابة: تعد آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ICAT) آلية مُفصلة في تخطيط ممارسات الرقابة الحالية مقارنة بمتطلبات معايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، حتى يمكن تحديد احتياجات تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتم تصميم الأداة من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي كجزء من برنامج تنفيذ معايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 31 وتشكل الخرائط التي تحدد أداة تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة عنصراً هاماً لهذا البرنامج حيث تطبق آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ICATs) بواسطة منهج ميسر يشتمل على آليات تدريب ومراجعة النظراء. ولا تسجل آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ICATs) الدرجات ولكنها تعطي علامة للمتطلبات بأنها مستوفاة/مستوفاة بشكل جزئي/غير مستوفاة ويتم تلخيص النتائج في تقرير أداة تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وعلى النقيض، يختلف هدف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة كما أن نطاقه أوسع. ويستمد الجهاز الأعلى للرقابة من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة نظرة عامة حول المنظمة بأكملها بما فيها خدمات الدعم وإدارة أصحاب المصلحة وما إلى ذلك علاوة على أعمال الرقابة. ويساعد الإطار في تحديد الأسباب الرئيسية لأي ضعف ملحوظ في أداء الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، يبحث في نتائج الجهاز الأعلى للرقابة ومساهماته في التأثير على المجتمع - قيمته ومزاياه. ويلقي إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة نظرة شاملة على الجهاز الأعلى للرقابة ووضع الراهن وتعتبر التقييمات ذات فائدة خاصة في إعداد الخطة الاستراتيجية مما يعني أنه يحدد مجالات التحسين. أما بالنسبة لمجال الرقابة، فإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة يقيس أداء الجهاز مقارنة بالمبادئ المحاسبية للإنتوساي (لا سيما المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 200 و300 و400) وعلى الجانب الآخر، تعمل آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCATs) على تقييم التزام الجهاز الأعلى للرقابة بمتطلبات عملية الرقابة الأكثر تفصيلاً الواردة في المعايير المحاسبية للإنتوساي (سلاسل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 2000 و3000 و4000). ولذلك تقدم معلومات أكثر تفصيلاً حول عمليات الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة، لا سيما في الرقابة المالية، التي يتباين فيها الاختلاف بين المبادئ المحاسبية للإنتوساي والمعايير المحاسبية للإنتوساي اختلافاً كبيراً.

إذا أراد الجهاز الأعلى للرقابة الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً حول أدائه الحالي وتطلع إلى الضوابط الرقابية بشكل أكثر مما يمكن أن يقدمه إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، فسيمثل فائدة كبيرة لاستخدام آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCATs) من أجل الضوابط الرقابية الثلاثة. وإذا أجرى أحد الأجهزة العليا للرقابة تقييمات آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCATs) وتقييمات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، فمن المهم الإطلاع على الصلة بينهما والاستفادة من أوجه التشابه بينهما. فكما يوضح الشكل أدناه، يوجد تداخل وثيق في مجال كلا الأداتين فيما يتعلق بتقييم عمليات الرقابة ومعايير الرقابة والمواد الإرشادية. وبإمكان الجهاز الأعلى للرقابة، في تلك المجالات، ادخار الوقت والجهد بالاستفادة من نتائج أحد التقييمين مع جمع أجزاء التقييم الآخر ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة قبل اتخاذ قرار الاعتماد على نتائج تقييم آخر أن ينظر في جودة وتوقيت/ارتباط التقييم الآخر. كما يمكن الاستفادة من نفس الدليل لأجزاء من التقييمات بما في ذلك عينه من ملفات المراجعة التي تم مراجعتها.

لمزيد من المعلومات حول آليات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا (iCATs)، انظر www.idi.no



المؤشرات

المجال: الاستقلالية والإطار القانوني

46. السؤال: ما قاعدة الأدلة التي يستند إليها تقييم المؤشرات في هذا المجال؟

الإجابة: ضع في اعتبارك أن المؤشرين SAI-1 و SAI-2 يطلبان مصادر مختلفة من الأدلة:

- (أ) الدستور (المؤشر (i) SAI-1)؛
 (ب) الإطار القانوني بأكمله، والذي يمكن أن يكون الدستور، وقانون الجهاز الأعلى للرقابة، وقانون المالية العامة، وما إلى ذلك (على سبيل المثال المؤشر SAI-1 البعد (iii) المعايير أ، ج، هـ)
 (ج) الممارسة (على سبيل المثال المؤشر SAI-1 البعد (i) المعايير (و) و (ز)).
 (د) في الكثير من الحالات، تتضمن الأبعاد بعض المعايير التي تقيّم الإطار القانوني وبعض المعايير التي تقيّم الممارسة، على سبيل المثال، SAI-1 البعد (ii). المعيار ج "للجهاز الأعلى للرقابة الحرية في اقتراح ميزانيته المقدمة إلى الهيئة العامة التي تقرر الميزانية الوطنية دون تدخل السلطة التنفيذية". هنا من المهم تقييم ما إذا كانت هذه الحرية مكفولة في القانون. يتم تقييم ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بهذه الحرية في الممارسة عملاً بالمعيار ز: "خلال 3 أعوام المنصرمة لم تقع حالات تدخل غير مبرر من السلطة التنفيذية فيما يتعلق بمقترح ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة أو الوصول إلى الموارد المالية." إذا قدم الجهاز الأعلى للرقابة، عملياً، ميزانيته أولاً إلى السلطة التنفيذية، وبعد إجراء التغييرات على الهيئة العامة التي تبت في الميزانية، فيجب عدم استيفاء المعيار ز حتى إذا كان القانون ينص على الحق في تجاوز السلطة التنفيذية.

المؤشر SAI-1: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

47. السؤال: هل يوجد سبيل لمراعاة **الاستقلال السياسي** عند قياس استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة؟ على الرغم أن الاستقلال السياسي ليس متضمناً في إعلاني ليما والمكسيك، بالنسبة للدول التي تخترق الاعتبارات السياسية القرارات التي تترك أثراً على القطاع العام بشكل عام، إلا أنني أرى ذلك عامل مقيد للجهاز الأعلى للرقابة أن يعمل باستقلالية. وأحياناً يبدو أن إطار العمل القانوني يبعد رؤساء الأجهزة العليا للرقابة عن الاعتبارات السياسية، على الرغم من أن السياسة، من الناحية غير الرسمية، تعتبر العنصر الأكثر أهمية عند تحديد المناصب الرائدة للجهاز الأعلى للرقابة. وفي الواقع، يعد الاستقلال السياسي عاملاً مساهماً في ضعف الأجهزة العليا للرقابة في كثير من الدول بالرغم من وجود ميزانية رسمية واستقلال تشغيلى.

الإجابة: يُعد هذا جانباً ذا أهمية قصوى في بعض السياقات. وربما كان من الصعب قياسه خاصة إن كان استقلال الجهاز الأعلى للرقابة ملائماً قانونياً في الإطار القانوني، ولكنه غير مطبق عملياً. ومع ذلك، يوجد العديد من المعايير الواردة في إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة تهدف إلى قياس الاستقلالية في الواقع العملي. علاوة على ذلك، يجب أن يناقش الشخص الأمر في التقرير السردى إذا كان ذا صلة. يوجد العديد من المعايير، تتعلق بتعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، تضبط حدوث ذلك في عملية تضمن الاستقلال عن السلطة التنفيذية كما موجودة في الواقع العملي أيضاً. وجدير بالذكر أن المعيار (هـ) من مؤشر SAI-1، البعد (iv) بقيس سواء ما إذا تم التعيين الأخير أو إعادة التعيين لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة خلال عملية تتسم بالشفافية بشكل يضمن استقلاله/استقلالها. على سبيل المثال إذا كانت معايير اختيار المرشحين لمنصب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، غير واضحة أو غير مفصّل عنها، لن يتم اعتبار العملية بأنها تتسم بالشفافية، وعليه لن تكون المعايير مستوفاة. وبالمثل، بقيس المعيار (و) في البعد نفسه عملية إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. وعلاوة على ذلك، بقيس مؤشر SAI-2، البعد (i) المعايير (د) و(هـ) بالإضافة إلى المعيار (و) ما إذا كان هناك تدخل في اختيار المواضيع الرقابية كما أن SAI-2، البعد (iii) يبحث في احتمالية وجود تدخل في تقارير رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. وستوفر هذه المعايير سوياً معلومات هامة حول الاستقلال الفعلي للجهاز الأعلى للرقابة. ومع ذلك، يمكن التعامل مع الأمر أيضاً في التقييم النوعي إذا وُجد دليل. ويجب على الشخص أن يقدم معلومات حول النظام والثقافة السياسية ومستوى الشفافية والفساد وغير ذلك في الفصل الخاص بالمعلومات الأساسية حول الدولة والجهاز الأعلى للرقابة الموجود في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وفي مقابل هذه المعلومات الأساسية، يجب على الشخص أن يحلل أداء الجهاز الأعلى للرقابة ضمن سياقه في القسم (ج) الملاحظات المتعلقة بأداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثاره.

48. السؤال: ينص المعيار (ج) من البعد (i) للمؤشر SAI-1 أن "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المنصوص عليها في الدستور والقانون تضمن أيضاً درجة عالية جداً من المبادرة والاستقلالية (...)" مبدأ الانتوساي رقم 8:1. هل يمكننا تسجيل المعيار "ج" على أنه مستوفي عندما يسجل الجهاز الأعلى للرقابة درجة منخفضة في أي من البعد (ii) - الاستقلال المالي / الاستقلال الذاتي أو البعد (iii) - الاستقلال التنظيمي / الاستقلال الذاتي؟ ماذا يعني أن "الدستور يضمن درجة عالية جداً من المبادرة والاستقلالية؟"

الإجابة: سيشير شرط الحصول على درجة عالية من المبادرة والاستقلالية في الدستور والقانون كما هو موضح في المؤشر SAI-1 البعد (i) المعيار (ج) في كثير من الحالات إلى سيناريو لا يخضع فيه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لتوجيه أو رقابة شخص آخر أو سلطة في أداء وظائف المكتب. على سبيل المثال، في سياق الاختصاص الأساسي للجهاز الأعلى للرقابة، يعني ذلك أن رئيس الجهاز لديه الحرية في اتخاذ القرار بشأن اختيار عملاء الرقابة وموضوعات تقارير الرقابة ومحتواها دون أي تدخل من شخص آخر أو أي سلطة خارج الجهاز الأعلى للرقابة. كما يحق لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة تقديم نتائج الرقابة إلى السلطات المناسبة المسؤولة عن النظر في التقارير ويمكنها نشر نتائج الرقابة بحرية وفقاً للمتطلبات القانونية الموجودة.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط درجة عالية من المبادرة والاستقلالية حتماً برئيس الجهاز الأعلى للرقابة الذي يتمتع بالحرية في اتخاذ قرار بشأن الأمور المالية والتنظيمية الرئيسية التي تؤثر على عمليات الجهاز الأعلى للرقابة. مدى تأثير تقييم البعد (ii) - الاستقلال المالي/الاستقلال الذاتي والبعد (iii) الاستقلال التنظيمي/الاستقلال الذاتي على درجة المعيار (ج) البعد (i) سيكون دائماً مسألة تقدير مهني من جانب فريق التقييم. بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال، يسمح الإطار القانوني لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة باتخاذ قرارات بشأن العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالإدارة المالية والتنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة مثل: تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية الواردة من الحكومة المركزية، مناقشة السلطة التشريعية مباشرة إذا كانت الموارد المقدمة غير كافية للسماح لها بالوفاء باختصاصها، والبيت في الهيكل التنظيمي، وتعيين موظفيها وتحديد شروط وأحكام الخدمة للموظفين. ومع ذلك، سيطلب من رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، في كثير من الحالات، ممارسة هذه السلطات في إطار الأحكام القانونية القائمة التي تنطبق على كيانات القطاع العام الأخرى. لا شك أن هذه الأمثلة تقدم أساساً إضافياً، يقرر فريق التقييم بناءً عليها ما إذا كان، يمكن القول إجمالاً أن الدستور والقانون يضمنان درجة كبيرة من المبادرة والاستقلالية.

لذا، إذا أحرز الجهاز الأعلى للرقابة درجة منخفضة في البعد (ii) أو البعد (iii) أو كليهما، مثل الدرجة 0 أو الدرجة 1، فمن المرجح جداً لا يتم تلبية المعيار (ج) للمؤشر SAI-1 البعد (i). يتعين على فريق التقييم مجدداً مراعاة مجمل الظروف المحيطة واستخدام الحكم المهني للوصول إلى نتيجة معقولة.

49. السؤال: المؤشر SAI-1 البعد (i) المعيار ب: هل يُقصد بالاستقلالية الحكم الذاتي؟ لم يتطرق دستورنا سوى للحكم الذاتي.

الإجابة: يتوقف الأمر بالفعل على السياق. يجب أن تحدد إذا كان الدستور أتاح نفس القدر من الاستقلالية للجهاز الأعلى للرقابة على سبيل المثال للهيئة القضائية أو الهيئة التشريعية. بالنظر إلى مبدأ الجوهر مقارنة بالمظهر - فالمصطلح لا يعد بنفس أهمية المحتوى.

50. السؤال: ما الدليل على تطبيق المؤشر SAI-1 البعد (i) المعيار و، ز؟

الإجابة: تنطبق هذه المعايير عندما لا يتوافر لدى الجهاز الأعلى للرقابة درجة كافية من الاستقلالية والمبادرة (المعيار ج لنفس البعد). يتعين عليك فحص الأدلة ووصفها التي أبلغها الجهاز الأعلى للرقابة لأصحاب المصلحة لديه حول أي قضية قد تعوق قدرته على ممارسة صلاحيته وأنه قد بذل جهوداً في تعزيز ضرورة توافر المزيد من الاستقلالية، على سبيل المثال، من خلال تضمين أهداف ذات صلة في خطته الاستراتيجية، وإجراء المشاورات والفاعليات الإعلامية في هذا الموضوع، وما إلى ذلك.

51. السؤال: المؤشر SAI-2 البعد (iii) المعيار أ "ينبغي أن ينص الدستور على تمكين الجهاز الأعلى للرقابة وإلزامه بتقديم تقارير عن نتائجه سنوياً وبشكل مستقل إلى البرلمان". هل من المهم أن يكون ذلك مطلوباً، أو يكون هناك حق بموجب الدستور (يمكن السكوت عنه)؟

الإجابة: يمكن أن يكون كلاهما، ولكن في كلتا الحالتين من المهم أيضاً ذكر ما يحدث عملياً. كن حذراً من أن أساس التقييم هنا هو الدستور وليس قوانين إضافية. أيضاً، هناك صلة بـ المؤشر SAI-3 البعد (iv).

52. السؤال: سجل الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه درجة 3 للمؤشر SAI-1 بسبب حصوله على درجة 1 للبعد (i)، على الرغم من أن درجاتنا في الأبعاد الأخرى لهذا المؤشر كانت 4. ويرجع ذلك إلى أن البعد (i) لهذا المؤشر يتطلب أن يضمن دستور الدولة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. على الرغم من أن دولتنا ليس لديها دستور مكتوب إلا أنه تم التأكيد على الاستقلالية من خلال قوانين أخرى قوية قدر الإمكان في سياقنا الدستوري. هل من غير المقبول أن يستند تسجيل المؤشر SAI-1 البعد (i) إلى قوانين أخرى وليس إلى الدستور؟

الإجابة: يُشير التوجيه العام إلى أنه إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة دستوراً، فقد تحتاج إلى النظر في الإطار القانوني ومعرفة ما إذا كانت الأحكام الأساسية منصوص عليها في الإطار القانوني ضمن القوانين التي لديها حماية كافية ضد الإلغاء. ولذلك، في حال عدم وجود دستور لدى الدولة، يتعين على فريق التقييم تطبيق التقدير المهني لتحديد ما إذا كانت القوانين الحالية لديها حماية كافية يمكن معادلتها بذلك بموجب الدستور. وعندها سُجل درجة البعد وفقاً لذلك.

53. السؤال: ينص المعيار (ز) من المؤشر SAI-1 البعد (i) على أنه "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى جاهدة لتشجيع وتأمين والمحافظة على إطار دستوري وقانوني فعال ومناسب" ما الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأجهزة العليا للرقابة من أجل تلبية هذا المعيار؟

الإجابة: يمكن النظر في أدلة هذا المعيار بوجه عام في سياق الخطوات الاستباقية التي اتخذها الجهاز الأعلى للرقابة في محاولة لتعزيز إطار دستوري أو تشريعي أو قانوني فعال وصونه والحفاظ عليه، الذي إذا تحقق، سيعزز استقلاليته إلى وضع تشترطه مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والممارسات الدولية الجيدة الأخرى. ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات توعية السلطة التشريعية والتنفيذية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بالمعايير الدولية التي تضمن استقلال الجهاز الأعلى للرقابة، وتقديم مقترحات إلى السلطات المعنية بشأن إدخال تعديلات على الإطار القانوني الحالي لتعزيز استقلال الجهاز واستراتيجيات تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين وأي مبادرات استباقية أخرى يشرع فيها الجهاز الأعلى للرقابة.

المؤشر SAI-2: اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة

54. السؤال: ينص المؤشر SAI-2 البعد (iii) المعيار أ "على: "ينبغي أن ينص الدستور على تمكين الجهاز الأعلى للرقابة وإلزامه بتقديم تقارير عن نتائجه سنوياً وبشكل مستقل إلى البرلمان". مبدأ الإنتوساي رقم 1:16 (أي، الجهة التي تمثل الشعب). وفي حالة الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه، ترد هذه المتطلبات فقط في القانون الفرعي (قانون الرقابة) وليس في الدستور. فهل يصح تسجيل المعيار على أنه مستوف؟

الإجابة: يتناول المعيار أ "البعد (iii) من المؤشر SAI-2 الدستور على وجه الخصوص. ويرجع ذلك إلى أن إبلاغ هيئة مثل البرلمان بنتائج الرقابة يُعد أمراً مهماً للغاية حيث أنها تضمن للجهاز، بموجب القانون، عدم إمكانية تغييره بسهولة، أي الدستور. قد يتطلب عادة تغيير الدستور، على سبيل المثال، موافقة ¾ من أعضاء البرلمان ليمثل بذلك أغلبيته، في حين يمكن تغيير القوانين العادية بسهولة أكبر، وهو ما يجعل حماية الجهاز الأعلى للرقابة من خلال مثل هذه القوانين أقل قوة. ولذلك، سيكون من الخطأ تسجيل درجة المعيار (أ) على أنه مستوف في السيناريو المذكور. لذا يتعين تسجيل المعيار على أنه "غير مستوف"

المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية

المؤشر SAI-3: دورة التخطيط الاستراتيجي

55. السؤال: في المؤشر SAI-3 البعد (i) يجب علينا تقييم استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة، ولكن الخطة الاستراتيجية للجهاز الذي نتبعه تغطي الفترة من 2011 إلى 2016. أما بالنسبة إلى عام 2017، وهو العام الذي يخضع للتقييم، فإن لدينا مسودة الخطة الاستراتيجية التي لم تعتمد بعد وغير مستخدمة حالياً. ويرجع السبب وراء عدم تقديم المسودة إلى وجود التغييرات التشريعية المتوقعة في الجهاز الأعلى للرقابة، كما قررنا التمسك بالموافقة على الخطة الاستراتيجية حتى نتمكن من مراعاة نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. لذا كيف يمكننا تقييم المؤشر SAI-3 البعد (i)؟ هل يمكن الاكتفاء بوجود خطة استراتيجية؟ أم يتعين علينا تقييم هذا على أنه "غير قابل للتطبيق"؟

الإجابة: يستند تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إلى الوضع الراهن للجهاز. وعلى الرغم من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه مسودة استراتيجية في عام 2017، إلا أن هذه الاستراتيجية تنتظر الموافقة ولم يتم استخدامها. وإن كان الجهاز الأعلى للرقابة سينتظر التغييرات الجديدة في القانون، فإنه من غير مؤكد معرفة متى سيتم الانتهاء من الخطة الاستراتيجية. في هذه الحالة، يجب إعطاء درجة "0" لكافة المعايير في المؤشر SAI-3 البعد (i) نظراً لأن الاستنتاج المعقول هو أنه لا توجد خطة استراتيجية قائمة. من المهم ملاحظة أنه ليس من الضروري النظر إلى درجة "0" بصورة سلبية لأنها تبين فقط غياب السمات التي تتطلبها المعايير. ولذلك، تشير درجة "0" إلى غياب الخطة الاستراتيجية ويمكن أن يختلف ذلك عن درجة "غير قابل للتطبيق" التي قد تشير إلى عدم ضرورة وجود خطة استراتيجية في الجهاز الأعلى للرقابة. فتكون درجة "غير قابل للتطبيق" غير صحيحة في هذه الحالة.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن فكرة إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة جيدة حيث سينظر في النتائج أثناء صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة، إلا أنه يبدو أن الجهاز ما زال يتعين عليه العمل دون خطة استراتيجية لفترة أطول بكثير نظراً لأن عملية إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة قد تستغرق وقتاً. وبالتالي فإن هناك من الأسباب ما يكفي لتخصيص درجة "0" لهذا البعد استناداً إلى الظروف والأدلة الحالية.

وبدلاً من ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يستأنف تقييم البعد استناداً إلى مسودة الخطة الاستراتيجية ولكن سُدرج النتائج فقط في الجزء السردى من تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. وسيظل الدرجة "الرسمية" 0. سُدرج التقييم فقط لتقديم صورة أوضح إلى مستخدمي التقرير عن الوضع على أرض الواقع. ومع ذلك يتعين على فريق التقييم/الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ هذا القرار.

56. السؤال: المؤشر SAI-3 البعد (i) ج: ما عدد المؤشرات التي يمكن تحقيقها؟

الإجابة: يعتمد ذلك على كلا من مدى تعقيد الخطة ووتيرة قياس المؤشرات. يتمثل المؤشر الرئيسي على ما إذا كان العدد قابلاً للتحقيق، في تحديد ما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة من الناحية العملية القدرة على قياس كل ما وُضع في خطته الاستراتيجية.

57. السؤال: المؤشر SAI-3 البعد (ii) هل تعد الخطة السنوية نفس خطة الرقابة السنوية؟

الإجابة: لا، قد تتضمن الخطة السنوية خطة الرقابة السنوية، ولكن يجب أن تكون أوسع نطاقاً وتتضمن أيضاً المهام المؤسسية والتشغيلية واللوجستية والمالية والروتينية.

58. السؤال: وفقاً لمؤشر SAI-3، البعد (ii) المعيار (ز)، يجب أن تشمل الخطة السنوية الفعالة " خطوط أساس للأداء الحالي والمعلم الرئيسية للمؤشرات الرئيسية". إننا لدينا أسس للأداء وتلك المؤشرات ونقوم بقياسها كجزء من الرصد المنتظم للخطة السنوية، ولكن الخطوط الأساس والمؤشرات غير مدرجة في وثيقة الخطة نفسها. لذلك فإننا، بدقة العبارة، لا نلتزم بهذا المعيار لأن تلك المعلومات غير واردة في الخطة وإن كانت موجودة ومعمول بها. فهل نحن حازمون في تقييمنا؟

الإجابة: ينبغي على القائم على التقييم، عند تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، أن يطبق دائما مبدأ "الجوهر مقارنة بالمظهر" وعبارة أخرى ينظر فيما تم تحقيقه في الواقع العملي، وليس كيف تم تحقيقه. يوجد طرق عديدة للقيام بذلك. وهو ما تم الإشارة إليه في مقدمة مؤشر SAI-3 البعد (ii) في النص القائل بأن الخطة السنوية قد تأخذ أشكالاً مختلفة. والذي يهدف إليه المؤشر SAI-3 المعيار (ز) البعد (ii) هو ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة لديه نظام لقياس تسليم الخطة السنوية ورصدها، أي أنه قادر على معرفة ما إذا تم تنفيذ الخطة بنجاح أم لا، فإن لم تنفذ بنجاح فهو قادر على الملاحظة واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم تنفيذها. والمهم هو الأخذ في الاعتبار ما إذا كان نظام الرصد يقوم بوظائفه، وليس كونه بالضرورة موثقاً في وثيقة الخطة السنوية. وإذا كان هذا النظام يبدو أنه يعمل في الجهاز الأعلى للرقابة الذي تتبعه، فإنه من المنطقي اعتبار المعيار على أنه قد تم استيفاءه.

ويعد مبدأ "الجوهر مقارنة بالمظهر" ذي صلة بالمؤشرات الأخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، يطلب المؤشر SAI-22 البعد (ii) وجود استراتيجية موارد بشرية في الجهاز الأعلى للرقابة. فعلى سبيل المثال، إذا شملت الخطة الاستراتيجية الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية، غير أنها ليست مدونة في وثيقة منفصلة تسمى "استراتيجية الموارد البشرية"، فإنه مع ذلك يمكن الحكم بأن المعيار قد تم استيفاءه. تشمل مهمة القائم على التقييم في استخدام تقديره/تقديرها المهني للنظر فيما إذا كانت الإجراءات والوثائق تلبى تطلعات المؤشر أم لا.

59. السؤال: يفحص المؤشر SAI-3، البعد (iii) وجود الخطة الاستراتيجية والخطة السنوية. فهل يعني هذا أنه يجب من أجل اعتبار عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط السنوي مستوفاة، تلبية كل معيار فيهما؟ فلقد قمنا، في الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه، باستشارة أصحاب المصلحة الخارجيين بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي، ولكن ذلك لا يحدث بشكل مباشر باعتباره جزء من عملية التخطيط السنوي. فهل يجب علينا الحكم على المعيار (ج) بأنه غير مستوفي؟

الإجابة: تنص القاعدة على وجوب التزام كلاً من العمليتين بالمعايير ليتسنى الحكم باستيفائهما. وتحدد أيضاً بعض المعايير في المؤشر SAI-3، البعد (iii) أي العمليات ستخضع للقياس. فبموجب المؤشر SAI-3، البعد (iii)، المعيار (ج) الخاص بالتشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين، ينبغي للقائمين على التقييم تطبيق شيئاً من التقدير المهني مع مراعاة سياق الجهاز الأعلى للرقابة. حيث إنه عادة ما يتطلع الشخص إلى التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي. ولا تقتضي عملية التخطيط السنوي فعل هذا. يرجى ملاحظة أن مثل هذا التشاور لا يعني أن أصحاب المصلحة بإمكانهم تحديد أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة حيث أن ذلك من اختصاص الجهاز وحده.

60. السؤال: المؤشر SAI-3 البعد (iii) ما الدليل على عملية التخطيط؟

الإجابة: من المهم أن يكون لديك إجراءات مكتوبة لتطوير الخطط الاستراتيجية والتشغيلية. ولا يكفي وصف الموظف المسؤول فقط العملية للفريق أثناء الاجتماع دون تقديم أدلة مكتوبة.

61. السؤال: ينص المؤشر SAI-3 البعد (iv) المعيار (ج) على أنه "يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام مؤشرات الأداء...." وبالنسبة لنا لا توضح كلمة "يمكن" المتطلبات اللازمة. ولما كانت "يجب عليك أن" لا تذكر، فهل يلزم استخدام مؤشرات الأداء للوفاء بهذا المعيار؟

الإجابة: تم استخدام كلمة "يمكن"، في هذه الحالة، لأنها مقتبسة مباشرة من مبدأ الإنتوساي رقم 20، وكنا حريصين على عدم إعادة صياغة معايير ومبادئ الإنتوساي (وربما إعادة ترجمتها). وفي حين يتضمن الاقتباس كلمة "يمكن"، ننصح باعتبار المعيار تم استيفاءه فقط إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يفي بالمتطلبات. تنص مبادئ الإنتوساي على جواز قيام الجهاز الأعلى للرقابة بذلك، ولكن يسجلها إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على أنها مستوفاة فقط إن أجراها الجهاز. من خلال قياس الأداء، يسعى إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لضمان التزام الجهاز بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والممارسات الجيدة المقبولة دولياً.

62. السؤال: يتطلب المؤشر SAI-3 البعد (iv) المعيار (و) نشر نتائج مراجعات النظراء. فكيف يتم تسجيل درجة المعيار إذا لم يتم إجراء مراجعة النظراء؟

الإجابة: إذا لم تُجرى مراجعة النظراء، تُسجل درجة المعيار بأنه غير مطبق ويجب اتباع منهج عدم تسجيل الدرجة. وسواء نظر الجهاز الأعلى للرقابة في الحصول على مراجعة النظراء أم لا، يجري القياس في مؤشر SAI-4 البعد (iv) المعيار (ح).

المؤشر SAI-4: بيئة الرقابة التنظيمية

63. السؤال: مؤشر SAI-4 البعد (i): نلتزم بكافة المعايير باستثناء (ز)، تنفيذ نظام رقابة الأخلاقيات. هل يصح أن تكون الدرجة هنا 0؟

الإجابة: نعم، هذا هو الحد الأدنى المطلوب للحصول على درجة 1 في هذا البعد. يضع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الكثير من الدرجات على المعايير (أ)، (د)، (ز) من المؤشر SAI-4 البعد (i). ويرجع ذلك إلى أهمية هذه المتطلبات في التأكيد على أن بيئة الرقابة الداخلية هي التي تضمن السلوك الأخلاقي والنزاهة بين الموظفين. في حالة عدم استيفاء أي من المعايير الثلاثة (أ)، (د)، (ز) تكون درجة البعد تلقائيًا 0. ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء على الوضع الحالي مع الأخذ في الاعتبار المعايير الأخرى التي تم تسجيلها على أنها مستوفاة في سرد البعد.

64. السؤال: يتطلب المؤشر SAI-4، البعد (i) المعيار (ج) أن يتم مراجعة قواعد السلوك الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة كل عشر سنوات على الأقل من أجل ضمان الالتزام بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 130. وقد وضع الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه قواعد السلوك قبل خمس سنوات فقط. فكيف يمكننا تسجيل درجة هذا المعيار؟

الإجابة: يتم اعتبار المعيار، في تلك الحالة، لا ينطبق.

65. السؤال: السؤال في المؤشر SAI-4، البعد (i)، المعيار (هـ) هو ما إذا كان الأعضاء العاملون نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة مطالبين بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية الخاصة بالجهاز أم لا. فالمقصود هنا - المهمات الرقابية التي أسندت بأكملها إلى شركة خارجية، أو مثلاً، هل تنطبق على الاستشاريين التقنيين الذين يقومون ببعض الاختبارات كجزء من الرقابة على الأداء؟

الإجابة: تنطبق أيضاً على الاستشاريين الذين يقومون بتحقيقات محدودة وما إلى ذلك، كجزء من مهمة رقابية كبيرة يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإجرائها. ويغطي المؤشر SAI-5 المتطلبات الأخلاقية للمهام الرقابية المسندة بالكامل لمصادر خارجية.

66. السؤال: يجب على الجهاز الأعلى للرقابة من أجل استيفاء المؤشر SAI-4، البعد (i)، المعيار (ك) تقييم مدى تعرضه لمخالفات معايير النزاهة، ومدى صموده أمامها، من خلال استخدام أدوات مثل الانتوساينت وما يشبهها، على مدى السنوات الخمس الأخيرة. فما المقصود بالعبار "من خلال استخدام أدوات مثل الانتوساينت وما يشبهها"؟ وأيضاً ما المقصود عندما ينص المعيار على: "تقييم مدى تعرضه لمخالفات معايير النزاهة، ومدى صموده أمامها"؟ كيف يمكن تقييم مدى التعرض لمخالفات معايير النزاهة المحتملة ومدى الصمود أمامها؟ وما هو الإنتوساينت؟

الإجابة: قليل من المعلومات المفيدة حول الانتوساينت هنا. برجاء مراجعة الرابط

<http://www.courtsofaudit.nl/english/Publications/Topics/IntoSAINT>. يلخص المقتبس التالي أن: "الانتوساينت أداة تقييم ذاتي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة لتحليل المخاطر المتعلقة بالنزاهة، وتقييم مدى نضج أنظمة رقابة النزاهة. ويتم إجراء التقييم الذاتي أثناء ورشة عمل مخططة مدتها يومان يديرها منسق مدرب. وتستهدف الأداة الحد من الفساد وتضع قائمة توصيات إدارية لتعزيز نزاهة المنظمة المعنية. كما أنها أداة إدارية تسمح لمستخدميها بتصميم سياسة نزاهة بمواصفات خاصة وزيادة الوعي حول النزاهة بين أوساط الموظفين".

تتجاوز أداة الانتوساينت مجرد وضع قواعد الأخلاقيات المهنية ومراقبة الالتزام بهذه القواعد. فهي أداة إدارية لتقييم مخاطر الفساد داخل المنظمة وتقديم توصيات لمواجهة تلك المخاطر، بينما تعد قواعد الأخلاقيات المهنية موجهة بشكل أكبر إلى سلوكيات الأعضاء الأفراد. وهناك أدوات أخرى مماثلة تستخدمها منظمات أخرى، وربما أجهزة عليا للرقابة أخرى، لمواجهة هذه الأمور. وهي ليست بأداة أتمتية أو برمجية، وإنما مجموعة من المبادئ والآليات، إضافة إلى نماذج وتوجيهات يمكن للمنسقين المدربين استخدامها لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة على وضع سياسة خاصة بالنزاهة وتنفيذها. وبهذا اعتبر الانتوساينت عملية تساعد الجهاز الأعلى للرقابة على إجراء تقييم لمخاطر الفساد داخل الجهاز والتعامل مع تلك المخاطر. وأي نشاط آخر يقوم بهذا فهو يستوفي المعيار.

67. السؤال: تم تغطية الأخلاقيات، مشتملة على موضوعات مثل قواعد السلوك المهني والنزاهة في عدة مواضع من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة كما في المؤشرات (SAI-4) البعد (i)، (SAI-10) البعد (i)، (SAI-13) البعد (i)، (SAI-16) البعد (i)، (SAI-19) البعد (i). فهل سيؤدي ذلك إلى قياس الجوانب نفسها عدة مرات؟

الإجابة: لا، لأن المؤشرات SAI-16، SAI-13، SAI-10 بالإضافة إلى المؤشر SAI-19 يقيسون مدى تنفيذ المتطلبات الأخلاقية على مستوى المشاركة الرقابية. وهو ما قد يؤدي إلى تسجيل درجات مختلفة للمؤشرات المختلفة (أو تسجيل نفس الدرجات على الأرجح، إذا كانت أنواع الرقابة متداخلة). ويقيس المؤشر SAI-4 هذا على مستوى المنظمة.

68. السؤال: وبسبب الحجم، لا يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه، وحدة تدقيق داخلي أو مدير مسؤول. فهل يعني هذا أن المؤشر SAI-4، البعد (ii)، المعيار (و)، و(ز)، و(ح) سوف يسجل تقييمه بأنه (لا ينطبق)؟

الإجابة: لا، سوف يسجل بأنه غير مستوفي. إذ أنه ينبغي تطبيق وظائف التدقيق الداخلي ونظاما حتى إن كان الجهاز الأعلى للرقابة صغيراً، ولكن على نطاق أصغر بالطبع. ويمكن أن توكل مسؤولية الرقابة الداخلية إلى شخص يحمل مسؤوليات أخرى. أو يمكن أن توكل مهمة الرقابة الداخلية إلى جهة خارجية.

69. السؤال: تم تغطية رقابة الجودة وضمان الجودة في عدة مواضع من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (المؤشرات SAI-4 و SAI-9 و SAI-12 و SAI-15 و SAI-18) فهل سيؤدي ذلك إلى قياس الجوانب نفسها عدة مرات؟

الإجابة: لا، حيث إنها تقيس جوانب مختلفة من هذا الموضوع الواسع. أولاً وقبل أي شيء، من المهم أن ندرك الفارق بين رقابة الجودة وضمان الجودة. يتمثل النظام المطبق في الجهاز الأعلى للرقابة لمراقبة جودة مهمات الرقابة في مجموع القياسات المأخوذة من أجل ضمان الجودة المرتفعة لكل منتج من منتجات الرقابة - قبل الانتهاء منها. ويتم تطبيقه باعتباره جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة ويجب أن يكون جزء من كل استراتيجية وثقافة وسياسة وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة لكي يكون فاعلاً.

على الصعيد الآخر، يعد ضمان الجودة عملية تقييم ومراقبة نظام رقابة الجودة، لضمان أن النظام يعمل بفاعلية. ويتضمن هذا ما إذا كانت المهمات الرقابية تم تنفيذها وفق ما تقرر من معايير وقواعد وممارسات وإجراءات أم لا. ويجب في عملية ضمان الجودة أن تتضمن مراجعة لعينة من عمل مكتمل من كافة أنواع مهمات الرقابة المنفذة بواسطة الجهاز الأعلى للرقابة، ويجب أن يقوم بإجرائها الأفراد الذين لم يكن لهم أي دور في المهمة الرقابية التي يراجعونها. ربما يكون الهدف أيضاً معرفة مدى تنفيذ الإجراءات على نحو متسق في كافة أرجاء المنظمة.

فيما يتعلق بالمؤشرات المحددة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، فإن المؤشر SAI-4 يقيس النظام مراقبة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة على مستوى المنظمة، ويقيس نظام أعمال الرقابة وباقي أعمال الجهاز الأعلى للرقابة، بما يتضمن على سبيل المثال عمليات الشراء. ومن ناحية أخرى، تقيس المؤشرات SAI-9 و SAI-12 و SAI-15 و SAI-18 مدى تنفيذ رقابة الجودة في مجالات الرقابة المتعددة / والصواب القضائية عن طريق البحث عن الأدلة في عينة ملفات الرقابة. كما يقيس المؤشر SAI-4 نظام ضمان الجودة للجهاز الأعلى للرقابة (على مستوى المنظمة).

المؤشر SAI-5: عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية

70. السؤال: هل يمكنك تقديم بعض النصائح حول انتقاء عينات من ملفات الرقابة للمراجعة إذا كانت أجزاء من أعمال الرقابة موكلة إلى جهات خارجية؟

الإجابة: يرجى النظر إلى الإجابة الواردة تحت عنوان "انتقاء عينات من أنواع الرقابة لمراجعتها" تحت قسم الموضوعات العامة – الصفحة 7.

71. السؤال: ينص المؤشر SAI-5 البعد (ii) المعيار (ج) أن كافة الوثائق (بما فيها أوراق عمل الرقابة) الخاصة بالرقابة التي تم التعهد بها إلى جهة خارجية يجب أن تكون ملكاً للجهاز الأعلى للرقابة. فهل يكفي أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة قادراً على الوصول إلى هذه الوثائق (دون الملكية)؟

الإجابة: يستند المعيار إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 140، والذي يركز بشكل خاص على ملكية أوراق عمل الرقابة. وهذا بالطبع يتضمن إمكانية الوصول المطلق إلى الملفات لفحصها، وأكثر من ذلك. تتمثل الفكرة في أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة هو المدقق الشرعي وقد اختار التعاقد من الباطن عند التعامل مع شركة لتنفيذ أعمال رقابية نيابة عنهم. وهذا ينطوي على جانب عملي قوي، على سبيل المثال عند نقل مهمة رقابية من شركة إلى أخرى. فعندما يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة ملفات الأعوام السابقة بوضوح، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة مطالبة الشركة التي تم استبدالها بتقديم ملفاتها للشركة التي نُقل العمل إليها. وهذا يعكس أن أعمال الرقابة في القطاع العام تنفذ نيابة عن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأنه إذا تم استبدال الشركة، فإن المدقق الشرعي (رئيس الجهاز الأعلى للرقابة) ما زال موجوداً. ومن الطبيعي أن تحظى الشركة بملكية ملفات الرقابة، فهكذا تتم المهمات الرقابية في القطاع الخاص. والذي يقترحه بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 140) أن الملكية تنتقل إلى الجهاز الأعلى للرقابة أثناء تعاقد الجهاز الأعلى للرقابة مع الشركة. أما إذا لم يذكر شرط تعاقد واضح، فالأرجح أن تظل الملكية حقاً للشركة. وبالتالي فإن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 140 يتطلب اتخاذ إجراء إيجابي من جانب الجهاز الأعلى للرقابة لضمان أنه من يحظى بملكية ملفات الرقابة أثناء تعاقد مع كل شركة يتعاقد معها لتنفيذ أعمال رقابية في القطاع العام.

المؤشر SAI-6: القيادة والتواصل الداخلي

72. السؤال: المؤشر SAI-6 البعد (i) المعيار د: كيف يمكننا تقديم الأدلة لتفويض السلطة؟

الإجابة: على سبيل المثال من خلال وجود هيكل تنظيمي ووصف الكفاءة وملفات تعريف الوظائف بما في ذلك وصف المسؤوليات على مستوى إدارة الجهاز الأعلى للرقابة.

73. السؤال: المؤشر SAI-6 البعد (i) المعيار أ: كيف نثبت انعقاد اجتماعات إدارية منتظمة؟

الإجابة: يجب أن تكون الاجتماعات دورية ومجدولة مسبقاً، مثلاً كل أسبوعين أو كل شهر. ويمكن أن تكون هناك اجتماعات إضافية مخصصة ولكن يبحث هذا المعيار فيما إذا كان هناك وضوح بشأن وقت مناقشة القضايا المهمة ومهام الإدارة مثل مراقبة الأداء. كما يمكن للفريق أيضاً طلب مراجعة محاضر الاجتماعات التي تُعقد.

المؤشر SAI-7: التخطيط الشامل للرقابة

74. السؤال: كيف يتباين تخطيط الشامل للرقابة عن التخطيط السنوي (الذي يتم قياسه في المؤشر SAI-3)؟

الإجابة: يقيس المؤشر SAI-7 حصرًا تخطيط الأعمال الرقابية لعام مالي، أي خطة المهمات الرقابية الشاملة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة في العام القادم. ومن ناحية أخرى، تغطي الخطة السنوية التي يجري تقييمها في المؤشر SAI-3 الأنشطة الأخرى في الأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال الإدارة الداخلية والمشروعات التنموية (تنمية القدرات، مشروعات تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك). وللتمييز بين الاثنين، يتعين على الشخص عند تقييم المؤشر SAI-3 عدم تقييم مدى التخطيط الحقيقي لأعمال الرقابة. فمن المهم، في هذا الصدد، أن يطبق مبدأ الجوهر مقارنة بالمظهر (انظر الإجابة الواردة في المؤشر SAI-3).

75. السؤال: ينص المؤشر SAI-7 البعد (i) المعيار (ج) "على اتباع عملية تخطيط الرقابة/التحكم منهجية قائمة على المخاطر. (على سبيل المثال، قد يكون التقييم المنهجي للمخاطر كجزء من أساس اختيار كيانات الرقابة والنهج) أمرًا صعبًا لبعض الأجهزة العليا للرقابة مثل الأجهزة لدينا لتطبيق تشريع يتطلب أن تخضع جميع الكيانات الحكومية المسؤولة للرقابة. كيف يمكن تقييم الجهاز الأعلى للرقابة الذي نتبعه استنادًا إلى هذا المعيار؟

الإجابة: إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة الذي تتبعه ملزمًا بموجب التشريعات برقابة كافة الجهات الحكومية الخاضعة للمساءلة وكان لدى الجهاز القدرة على رقابة كافة الجهات في سنة مالية محددة، فإنه في هذه الحالة لا توجد حاجة إلى اتباع منهجية قائمة على المخاطر كأساس لاختيار الجهات الخاضعة للرقابة. ويرجع هذا ببساطة إلى أن الرقابة تجرى على أساس 100% - حيث تجرى مراقبة كافة الجهات بغض النظر عن حالة المخاطر. لذلك، يعتبر المعيار (ج) مستوفٍ. أما بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المكلفة برقابة الجهات الحكومية وغير القادرة على مراقبة كافة الجهات في سنة مالية محددة بسبب افتقارها إلى القدرات، يجب وضع منهجية قائمة على المخاطر لاختيار الجهات التي ستخضع للرقابة في حالة أنه ستكون درجة المعيار غير مطبق.

ولذلك يرتبط النهج القائم على المخاطر ارتباطًا وثيقًا بالجهاز في سياقات مختلفة مثل نهج تخصيص الموارد، على سبيل المثال تخصيص الموارد بين أنواع الرقابة المختلفة.

المجال ج: رقابة الجودة وإعداد التقارير

توضيحات عامة

76. الأهمية النسبية: المؤشر SAI-13 المعيار ج؛ المؤشر SAI-13 البعد (ii)؛ المؤشر SAI-13 البعد (iii) المعيار (و)؛ والمؤشر SAI-16 البعد (i) المعيار (ج).

تشير جميع هذه المعايير إلى أدلة للنظر في الأهمية النسبية في مرحلة معينة من عملية الرقابة أو خلالها. وفي حالة مهمات الرقابة المالية، يبحث المعيار فقط في الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط للرقابة، أما بالنسبة لمهمات رقابة الأداء، هناك ثلاثة معايير مختلفة تتعلق بالأدلة الخاصة بالنظر في الأهمية النسبية في كل مرحلة من المراحل الثلاث لعملية الرقابة. وبالنسبة لرقابة الالتزام، وُضع معيار واحد يتعلق بالأهمية النسبية بين تلك المعايير المتعلقة بتخطيط الرقابة. على الرغم من أن هذا المعيار ينص على أنه "ينبغي للمدققين مراعاة الأهمية النسبية أثناء عملية الرقابة." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 400:47. راجع أيضًا المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 4000:94. (أي بما في ذلك النظر في الأهمية النسبية من حيث القيمة والطبيعة والسياق). لذا، من المهم مراعاة ما إذا كانت عينة عمليات رقابة الالتزام قد بحثت في الأهمية النسبية (وبعض أنواعها) في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

77. رقابة الجودة: المؤشر SAI-9 البعد (iii)، المؤشر SAI-12 البعد (iii)، المؤشر SAI-15 البعد (iii)

تعد قاعدة الأدلة لهذه الأبعاد هي عينة ملفات الرقابة. يجب أن تثبت هذه الأدلة أن رقابة الجودة قد تم إجراؤها بطريقة منسقة ومناسبة كجزء من عملية الرقابة (قبل اعتماد الرقابة). يجب أن تتم رقابة الجودة في شكل مكتوب، على سبيل المثال من خلال التعليقات على مسودة التقرير أو على أوراق العمل. لا يعد اجتماع المراجعة دون أي دليل موثق كافيًا. ولا يكفي أي منهما لمجرد وصف إجراء رقابة الجودة فقط كما هو متوقع في منهجية الرقابة.

78. المؤشرات SAI-11, SAI-14, SAI-17: نتائج الرقابة

(i) **التقديم في الوقت المناسب:** أجريت الحسابات استنادًا إلى جميع المهمات الرقابية المنتهية خلال عام المراجعة وفي غضون الأطر الزمنية المتوقعة. ولا يكفي استخدام المهمات الرقابية الموجودة في العينة فقط. فقد تحتاج إلى معلومات حول تواريخ استلام البيانات المالية وتواريخ الانتهاء من كل المهمات الرقابية (ليس تاريخ الاعتماد ولكن تاريخ إرسالها بالفعل إلى السلطة المختصة) لكل مهمة رقابية.

في بعض الحالات التي يقوم فيها الجهاز الأعلى للرقابة بدمج تقارير الرقابة الفردية في تقرير واحد للمدقق العام، يمكن تحديد التقديم في الوقت المناسب من خلال النظر في ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد قدم تقرير الرقابة السنوي الموحد إلى السلطة المختصة مثل البرلمان، وخلال الإطار الزمني القانوني المحدد (حيث يكون هذا النص القانوني موضع التنفيذ) أو الإطار الزمني المتفق عليه.

(ii) **النشر في الوقت المناسب:** تُحسب هنا أيضًا حسابات بناءً على المهمات الرقابية المنتهية أثناء العام قيد المراقبة ومشاركة ما تم نشره خلال الإطار الزمني المنصوص عليه. وفي حالة الظروف الخارجية التي قد تمنع من النشر أو تأخره، يتعين عليك مراعاة الإذن الخاص بهم كنقطة بداية في الفترة التي يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة النشر فيها (لذا إذا قدم الجهاز الأعلى للرقابة التقارير في يونيو لكن البرلمان حدد الموعد في نوفمبر، فإنه يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة النشر خلال 15 يوم من الموعد المحدد). في حالة الأجهزة العليا للرقابة القضائية، والتي لا يمكن نشر بعض عمليات الرقابة لأنها أدت إلى إجراءات قضائية وبالتالي فهي خاضعة للسرية، يجب استبعادها من أساس حساب التقديرات. لذا، إذا كان من بين 100 عملية رقابة التزام نهائية خلال هذا العام، ينتج عن 20 عملية دعاوى قضائية وتُنشر 50 عملية في غضون 15 يومًا بعد السماح للجهاز الأعلى للرقابة بنشرها، يكون الحساب $(20/100) \times 50 = 10\%$ أو الدرجة 1.

(iii) **متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لملاحظات وتوصيات الرقابة:** يفحص هذا البعد وجود نظام مناسب داخل الجهاز الأعلى للرقابة وليس فقط المتابعة التي تتم في تقرير الرقابة اللاحقة.

79. **السؤال:** بعض المعايير غير واضحة. في مثل هذه الحالات لا يمكننا التأكد مما إذا كان يجب علينا البحث عن جميع الفقرات والمتطلبات ذات الصلة بالمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة أو مجرد العبارة المضمنة في المعيار. على سبيل المثال في المؤشر SAI-9 البعد (i) المعيار ج)، ينص المعيار على "- يجب على المدقق أن يطبق مفهوم الأهمية النسبية بطريقة مناسبة عند تخطيط الرقابة وتنفيذها". ولا ينص هذا المعيار صراحةً على أي شيء بخصوص "جوهرية الأداء". في المؤشر SAI-10 البعد (i) المعيار ب)، يوجد معيار مشابه صيغ كما يلي " يجب على المدقق تحديد الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (...)، ومستوى الأهمية النسبية أو المستويات التي يتعين تطبيقها على (...). فئات معينة من المعاملات وأرصدة الحسابات أو الإفصاحات" يجب على المدقق أيضًا تحديد الأهمية النسبية للأداء". يشير هذا المعيار صراحةً إلى الأهمية النسبية للأداء. لذلك، على سبيل المثال، عندما لا يتم ذكر الأهمية النسبية للأداء بشكل صريح في المؤشر SAI-9 البعد (i) المعيار ج، ولكن يتم شرحه في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة تحت العنوان ذو الصلة، هل يتعين علينا النظر في المعيار من منظور أضيّق أو أوسع؟

الإجابة: تقييم المؤشرات (SAI-9 و 12 و 15) المعايير/سياسات الرقابة مقارنة بمنهجية الرقابة المعتمدة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة. يتطلب المؤشر SAI 9 البعد (i) المعيار ج، أن يطبق المدقق مفهوم الأهمية النسبية بطريقة مناسبة عند تخطيط الرقابة وتنفيذها. تم صياغة المعيار على مستوى عالٍ، ومن الواضح أن النسبية المشار إليها تشمل جميع أشكال الأهمية النسبية الواردة بالتفصيل في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200؛ بشرط أن يكون النهج ذو صلة بنوع الرقابة قيد التنفيذ.

إذا كان إطار قياس أداء الأجهزة العليا الأعلى للرقابة يُقيم جميع جوانب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، فسيكون ذلك شاملاً للغاية وبالتالي يصعب تطبيقه. والقاعدة العامة هي أن ما يتم تقييمه هو المذكور صراحة في المعايير. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لفريق التقييم استخدام التقدير المهني لتحديد مدى متطلبات المعيار فيما يتعلق بالتفاصيل الأخرى ذات الصلة التي تم إظهارها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة. المؤشر SAI 10 البعد (i) المعيار ب، وهو أكثر وضوحاً بشأن أنواع الأهمية النسبية لأنه في هذه المرحلة، يتعلق التقييم بالتخطيط والتنفيذ الفعلي للرقابة المالية. وفي الأساس، لا يوجد فرق في الأهمية النسبية المشار إليها بموجب المؤشر SAI-9 البعد (i) المعيار ج) وهذا في المؤشر SAI-10 البعد (i) المعيار ب) باستثناء أن المؤشر SAI-9 البعد (i) المعيار ج) يعتبر الموضوع ذو مستوى عالٍ في سياق المتطلبات في مستندات التوجيه ويقدم المؤشر SAI-10 البعد (i) المعيار ب) المزيد من التفاصيل حول نوع الأهمية النسبية التي سيتم تحديدها في مرحلة تنفيذ الرقابة. نرى أيضاً أن المؤشر SAI-9 البعد (i) يسلط الضوء على نفس التفاصيل النسبية كذلك الواردة في المؤشر SAI-10 البعد (i) المعيار ب. فالأول ينظر في المتطلبات من وجهة نظر المعايير/السياسات والآخر ينظر في المتطلبات من منظور التخطيط والتنفيذ.

المؤشر SAI-8: تغطية الرقابة

80. السؤال: ليس لجهازنا الأعلى للرقابة وظائف قضائية. كما أنه لا يمتلك صلاحية لتنفيذ رقابة الأداء (بالرغم من أن هذا مطروح للنقاش). وفي هذه الحالة، إذا اتبعنا منهج عدم إسناد درجة، سنعتبر البعد (ii) والبعد (iv) لهذا المؤشر غير منطبق، ونظراً لوجود أكثر من بعد غير منطبق، وبالتالي يصبح تقييم المؤشر بالكامل لا ينطبق. ولكن هذا يعني أننا لن نحصل على تقييم لتغطية الرقابة المالية والالتزام.

الإجابة: نسمح في هذا المؤشر، وهو الوحيد الذي يجمع بين أنواع الرقابة/التحكم المختلفة في مؤشر واحد، بتفسير خاص لمنهج عدم إسناد درجة: ففي الحالات التي لا يمتلك فيها الجهاز الأعلى للرقابة وظائف قضائية، ينبغي للمرء أن يتجاهل البعد (iv) عند تطبيق منهج عدم إسناد درجة ويجمع الدرجة كما لو كان للمؤشر ثلاثة أبعاد فقط ((i) و(ii) و(iii)). وفي حالتك، سيعني ذلك أن بعداً واحداً فقط (لرقابة الأداء) يعتبر لا ينطبق، وستبقى درجة المؤشر موجودة. وينبغي شرح النهج في السرد.

81. السؤال: يدور البعد (i) حول تغطية الرقابة المالية: وهناك هيئات يراقبها جهازنا الأعلى للرقابة لا ترسل بياناتها المالية تلقائياً إلى الجهاز الأعلى للرقابة. بل نحصل عليها عندما نشرع في تنفيذ الرقابة. فكيف ينبغي لنا بعد ذلك قياس هذا البعد (النسبة المئوية للبيانات المالية التي تم تدقيقها)؟

الإجابة: في مثل هذه الحالات، يمكن للمقيّم بناء التقييم على عدد (أو قيمة) المهمات الرقابية المالية المنفذة مقارنة بالعدد الإجمالي (أو قيمة) الجهات التي يجب أن تخضع للرقابة المالية. واذكر في النص سبب اختيارك نهجاً مختلفاً.

82. السؤال: المؤشر SAI-8 البعد (i) - تغطية الرقابة المالية، هل يمكننا أخذ عينة الرقابة كأساس للحساب؟

الإجابة: لا، لحساب تغطية الرقابة المالية، يتعين عليك الحصول على معلومات من أنظمة الجهاز الأعلى للرقابة عن العام المحدد في نطاق التقييم (العام الذي تلقى فيه الجهاز مجموعة من البيانات المالية المكتملة أو شبه المكتملة) عن (أ) عدد البيانات المالية المكتملة التي تلقاها الجهاز الأعلى للرقابة خلال الفترة المحددة (في حالة إن كان للجهاز إمكانية وصول آنية للأنظمة المساوية للعدد الموضوع في الخطة، نقص البيانات المالية التي لم تكن جاهزة في الوقت المحدد) (ب) عدد مهمات الرقابة المالية المنتهية في الإطار الزمني الذي حدده القانون، أو عند غياب مثل هذه الأطر الزمنية المقدمة في المعيار. تُحسب % بقسمة: أ/ب

83. السؤال: المؤشر SAI-8 البعد (iv)، تغطية الرقابة القضائية، هل يشير "رصيد الحسابات" إلى المعاملات الخاضعة للرقابة؟ يطلع الجهاز الأعلى للرقابة الذي تتبعه بوظيفة تحكيمية تقوم من خلالها برقابة المعاملات (الإيرادات والتحصيلات والمصروفات وما إلى ذلك) وتحديد ما إذا كان ذلك يتفق مع القوانين والقواعد واللوائح أم لا. إذا لم يكن يتفق، فإننا تصدر إشعارًا بالتكليف أو إشعارًا بالرفض ونحدد الأشخاص المسؤولين عن هذه المعاملات. أظن أن الأخير يمثل "الحسابات التي تم تقديرها" كما ذكر في المعيار (ج).

الإجابة: يشير الرصيد في المؤشر SAI 8 البعد (iv) المعيار (أ) إلى عدد الحسابات التي سُقِّد بموجب سلطة الجهاز الأعلى للرقابة. يصح في الحالة الموضحة أن يعني ذلك المعاملات. تستخدم الكلمة "رصيد" في حالة وجود بعض الحسابات/ المعاملات مرحلة من العام السابق. يستند المعيار (ب) على القيمة المالية بينما المعيار (ج) يستند إلى العمل المُنفذ مقارنة بالعمل المخطط له.

84. السؤال: تغطية الرقابة، المؤشر SAI-8، البعد (ii)، المعيار "ح" (مهام رقابة الأداء): "على مدار الخمس سنوات الماضية، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة تقاريراً تغطي على الأقل ستة موضوعات/مجالات." والبعد (iii) المعيار "د" (مهام رقابة الالتزام): "وعلى مدار الثلاث سنوات الماضية، تم التعامل مع الموضوعات من خلال المهام الرقابية والتي تضمنت على الأقل واحدة مما يلي: "لقد قررنا تسجيل درجة "لا ينطبق" لهذه المعايير حيث أننا بدأنا في تطبيق تنفيذ منهجيات الرقابة الجديدة العام الماضي فقط، ولذا لم نغطي عدد الموضوعات المطلوبة في المعيار في الوقت المحدد. هل يصح إسناد هذا المعيار درجة لا ينطبق استناداً إلى حقيقة أننا بدأنا للتو في تنفيذ منهجية الرقابة الجديدة؟"

الإجابة: كنقطة انطلاق، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تسجيل المعيار على أساس مهام الرقابة المكتملة حيث قام المدقق العام أو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة اعتماد التقارير، فيما عدا ذلك، فإنه لا يمكن تسجيل بعض المعايير، على سبيل المثال في عملية إعداد التقارير، وحتى تقييم الدليل يعتمد على مدى اكتمال مهام الرقابة. لا يعد كون الجهاز الأعلى للرقابة في عامه الأول من تنفيذ منهجية جديدة للرقابة في حد ذاته مبرراً مقبولاً لتسجيل كلا من المؤشر SAI-8 البعد (ii) المعيار "ح" والبعد (iii) المعيار "د" بدرجة "لا ينطبق". يُنصح بأنه بالإضافة إلى المهام الرقابية التي يُجرىها الجهاز الأعلى للرقابة استناداً إلى المنهجيات الجديدة للرقابة، فإنه ينبغي أن يراعي مهام رقابة الالتزام والأداء التي أُجرت باستخدام المنهجية القديمة طالما أنه تم إجراءهما في غضون الفترة المشار إليها في هذه المعايير. وبدلاً من ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة إعادة تحديد المعايير من خلال تقليل عدد الموضوعات المطلوبة في كل حالة من نوعي الرقابة. بالنسبة لأي من الخيارين، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يشرح بوضوح الحسابات التي تم إجراؤها للوصول إلى درجة المعايير.

85. السؤال: المؤشر SAI-8 البعد (ii) المعيار أ) وضع الجهاز الأعلى للرقابة أولويات رقابة الأداء على اعتبار أن الاقتصاد والكفاءة والفعالية تعد أهداف رقابية ذات أهمية متساوية مع قانونية ونظامية الإدارة المالية والمحاسبية.. "ما الدليل الذي يمكن أن نقدمه هنا؟"

الإجابة: تحتاج إلى توضيح ما له علاقة بالرقابة المالية ورقابة الالتزام، حيث أن مهام رقابة الأداء ليست ذات أهمية أقل. نظرًا لأن عدد مهام رقابة الأداء تكون عادة أقل من مهام الرقابة المالية ورقابة الالتزام لأنها تستغرق وقتاً أطول لاستكمالها، سيتعين عليك البحث عن دليل آخر. على سبيل المثال، عدد مدققي الأداء مقابل عدد المدققين الماليين ومدققي الالتزام، والاتجاه السائد في عدد التقارير، أو الأهداف الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بتحسين مهام رقابة الأداء. يمكنك أيضًا النظر فيما إذا كان تم التخطيط لرقابة الأداء وتم الإدراج في الميزانية على المستوى التنظيمي بنفس الطريقة التي يتم بها الالتزام بمعايير الالتزام والرقابة المالية. يمكن أن يكون ميل الجهاز الأعلى للرقابة إلى إعادة تعيين موظفي رقابة الأداء لكل من الرقابة المالية أو رقابة الالتزام، مؤشرًا على أن الجهاز الأعلى للرقابة لا ينظر إلى رقابة الأداء بنفس درجة أهمية الرقابة المالية أو رقابة الالتزام.

86. السؤال: المؤشر SAI-8 البعد (iii) المعيار (ج) تضمن عملية اختيار الجهات أن كافة الجهات المدرجة ضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة يتم رقابتها خلال فترة زمنية معقولة. تعد العديد من مهمات رقابة الالتزام لدينا شاملة وتغطي أكثر من جهة تحت موضوعات مثل توريد مشتريات تكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك. كيف يمكننا توضيح استيفاء هذا المعيار؟

الإجابة: من المهم أن تتخضع كل جهة تابعة لاختصاص الجهاز الأعلى للرقابة لرقابة الالتزام كل عامين. يمكن أن تتخضع الجهات ذات الخطورة العالية للرقابة كل عام. يمكن أن تكون الرقابة الشاملة التي تغطي أكثر من جهة وسيلة لضمان التغطية. قد يطلب فريق التقييم مراجعة خطة الرقابة طويلة الأمد أو أي مستندات أخرى توضح نهج الجهاز الأعلى للرقابة.

87. السؤال: المؤشر SAI-8 البعد (iii) المعيار (أ) "يعتمد اختيار الجهات التي ستخضع للرقابة على تقييم منهجي وموثق للمخاطر وللأهمية النسبية مع مراعاة الموارد المتاحة للجهاز الأعلى للرقابة." هل يمكننا بناء التقييم على المعيار الموضوع والمستخدم من قبل مديري الرقابة، أو هل يتعين علينا إجراء عملية اختيار عامة؟

الإجابة: يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة اتباع نهج رسمي متنسق ومكتوب لتحديد المخاطر على مختلف الجهات وتقييمها.

88. السؤال: يحتاج المصطلح "خاضع للرقابة" المستخدم في المؤشر SAI-8 إلى مزيد من الإيضاح. هل يعني مصطلح "تم تدقيقها" "اكتمال العمل الميداني" أو "نشر التقرير"؟ في حالتنا هذه، قد تستغرق مرحلة إعداد التقارير وقتاً طويلاً، وفي بعض الحالات، قد تمتد إلى الدورة الرقابية التالية لأسباب خارجة عن سيطرتنا.

الإجابة: يعني المصطلح "تم تدقيقها" كما هو مستخدم في المؤشر SAI-8 (كما في البعد (أ) أن المهمة الرقابية قد تم استكمالها وإعداد تقاريرها وتقديمها للسلطة المنوط بها للنظر في النتائج. ويمكن أن تكون السلطة المشار إليها إدارة الجهة المراقبة أو هيئة مثل البرلمان.

المؤشر SAI-10: مسار الرقابة المالية

89. السؤال: يتطلب المؤشر SAI-10 البعد (i) المعيار (ك) [والمؤشر SAI-13 البعد (i) المعيار (م) والمؤشر SAI-16 البعد (i) المعيار (ك) والمؤشر SAI-19، البعد (i) المعيار (و)] تطبيق نظام يضمن أن المدققين يلتزمون بالمتطلبات الأخلاقية للجهاز الأعلى للرقابة في كل مهمة رقابية. فهل إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يمتلك نظام لتوقيع قائمة مرجعية بالمتطلبات الأخلاقية لكل مهمة رقابية، يمكن اعتبار المعيار مستوفياً حينها؟

الإجابة: نعم، إذا فعلوا ذلك بصفة مستمرة، ولديهم نظام لمراقبة والاحتفاظ بسجل لذلك. وينطبق ذلك أيضاً على المؤشرات المتعلقة برقابة الأداء، ورقابة الالتزام، والضوابط القضائية.

المؤشر SAI-11: نتائج الرقابة المالية

90. السؤال: هل من الممكن تسجيل درجة مؤشر SAI-11، البعد (i) (الذي يتعلق بتقديم نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب) على أساس عينة من ملفات الرقابة؟ حيث لا يوجد نظام لتسجيل تواريخ تقديم تقارير الرقابة لجميع العاملين في الجهاز الأعلى للرقابة. ومع ذلك يمثل حجم عينة الرقابة المالية 3 فقط، فهل يكفي ذلك لإعطاء بيان عن النسبة المئوية للتوقيت المناسب لمهمات الرقابة كما يتطلب المؤشر؟

الإجابة: يتم الإحتساب استناداً إلى جميع المهمات الرقابية التي تم الانتهاء منها خلال العام محل المراجعة وفي غضون الأطر الزمنية المتوقعة. ولا يكفي استخدام المهمات الرقابية من العينة فقط. فقد تحتاج إلى معلومات حول تواريخ استلام البيانات المالية وتواريخ الانتهاء من جميع المهمات الرقابية (ليس تاريخ الاعتماد ولكن تاريخ إرساله بالفعل إلى السلطة المختصة) لكل مهمة رقابية. وتعد عينة 3 مهمات

رقابة مالية غير ممثلة. يجب أن تكون درجة البعد 0 استنادا إلى حقيقة أن فريق التقييم لم يتمكن من الحصول على دليل كافٍ يمكن أن يستند إليه أو يعطي نتيجة على أساسه.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة، فإن تقديم نتائج الرقابة في الوقت المناسب يمكن أن يكون أيضًا في سياق التقرير السنوي الموحد النهائي للرقابة. وفي إطار هذا الترتيب، سيحدد الإطار القانوني عادة وقتًا محددًا في السنة يجب فيه تقديم تقرير المراجعة النهائي إلى هيئة مثل البرلمان (لجنة الحسابات العامة) للنظر فيه. وبالتالي سيتم تحديد التقديم في الوقت المناسب من خلال معرفة ما إذا تم تقديم تقرير الرقابة السنوي الموحد إلى السلطة المختصة خلال الإطار الزمني المحدد في الإطار القانوني أو في الوقت المتفق عليه. (اطلع على كافة الإرشادات في Q 73).

المؤشر SAI-12: معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة

91. السؤال: المؤشر SAI-12 البعد (i). هل نحتاج إلى تقديم اقتباسات لكل معيار؟ في بعض الأحيان تكون طويلة جدًا.

الإجابة: لا يتعين عليك تقديم اقتباسات إذا كانت هذه العملية مفرطة، ولكن يتعين عليك الإشارة إلى الأقسام والصفحات ذات الصلة في المعايير والمستندات التوجيهية الأخرى، ويتعين عليك تقييم ما إذا كان محتواها يستوفي المعيار. يرجى استخدام جدول لتقديم الدليل بصورة أوضح لكل معيار. لا يكفي القول أن المعايير تتماشى مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

المؤشر SAI-13: عملية رقابة الأداء

92. السؤال: ينص البعد (iii) "إعداد تقارير رقابة الأداء" في المعيار (أ) على "يبلغ المدققون نتائجهم بشأن مدى الاقتصاد والكفاءة في الحصول على الموارد واستخدامها ومدى فاعلية تحقيق الأهداف". فهل من الضروري من أجل تحقيق هذا المعيار، أن يشير الجهاز الأعلى للرقابة في تقاريره صراحة إلى واحد على الأقل من هذه العناصر (الاقتصاد أو الكفاءة أو الفعالية)؟ أم يجب علينا أن نتمسك بالطبيعة والهدف الأساسي للرقابة للتحقق مما إذا كانت تستهدف تحقيق هذه العناصر؟

الإجابة: ينبغي أن تكون تقارير أداء العينة محل المراجعة قد قيمت جوانب الاقتصاد والكفاءة والفعالية. ويعد البحث في محتوى تقرير الرقابة - إن كان بالفعل ينتظر في جوانب الاقتصاد والكفاءة والفاعلية أم لا - أكثر أهمية من البحث عن الكلمات المستخدمة. حيث أن هناك حالات يتم فيها الإشارة إلى الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في التقارير وإدماجها في أسئلة الرقابة، ولكلا لا يتم الإجابة عليها والنظر فيها في التقرير نفسه.

93. السؤال: المؤشر SAI-13 البعد (ii) المعيار (هـ) "ينبغي أن تكون "أدلة الرقابة" موضوعة في سياقها ويجب كذلك الوضع في الاعتبار كافة الحجج ذات الصلة والمزايا والعيوب وجهات النظر المختلفة قبل الوصول إلى نتائج، وإعادة صياغة أهداف الرقابة والأسئلة حسب الحاجة" إذا وجدنا في واحدة من مهمات الرقابة التي تم أخذ عينة منها أن الأدلة قد وضعت في سياقها، وبالإضافة إلى ذلك قد قرر فريق الرقابة تغيير أحد معايير الرقابة خلال العملية ليكون هناك انعكاس أفضل للسياق، هل يقدم هذا دليلًا كافيًا لكامل المعيار؟

الإجابة: نظرًا لأن هذا معيار مركب، فإنك بحاجة أيضًا إلى فحص ما إذا كانت جميع الحجج والإيجابيات والسلبيات قد انعكست.

94. السؤال: المؤشر SAI-13 البعد (ii) المعيار (ز) "وينبغي الحفاظ على مستوى عالٍ من السلوك المهني" طوال عملية الرقابة (...). ما المستندات التي يتعين علينا استخدامها لإثبات ذلك؟

الإجابة: كما هو الحال في النص الداعم للمعيار، يتعين عليك ممارسة التقدير المهني فيما يتعلق إذا كان المدققون قد عملوا بشكل منظم، مع العناية الواجبة وبموضوعية. سيكون الأساس هو ملف الرقابة ومستندات العمل.

المؤشر SAI-15: معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة

95. السؤال: لدينا معيار في المؤشر SAI-15 البعد (iii) رقابة الجودة الخاصة برقابة الالتزام المعيار (ج) " في حالة مواجهة صعوبة أو مسالة خلافية، فينبغي أن تتأكد الأجهزة العليا للرقابة من استخدام المصادر المناسبة (مثل الخبراء الفنيين) من أجل التعامل مع تلك المسائل ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 140: صفحة 11، ولدينا أيضًا هذا المعيار في أقسام الرقابة المالية ورقابة الأداء. **يرجي توضيح معنى الخبير الفني.** هل الخبير الذي سيساعد المدققين في فهم بعض الموضوعات أم سيقوم ببعض أجزاء من المهمة الرقابية؟

الإجابة: نعم، يمكن أن يكون الإثنين. الخبير الفني في هذا السياق يعني الشخص (الأشخاص) الذي يمكن أن يقدم رأيا فنيا في إحدى المواضيع المحالة إليهم من قبل فريق الرقابة أو هو الشخص الذي يمكنه المشاركة في الأجزاء المتعلقة بالرقابة المعتمدة على الاتفاق بين الجهاز الأعلى للرقابة والخبير. يجب أن يعين الخبير دائما من خارج الجهاز الأعلى للرقابة. هناك حالات يتم فيها استدعاء مدقق متمرس في بعض مجالات الرقابة ومن فريق رقابة آخر لمساعدة فريق الرقابة في قضايا رقابية محددة التي هم على دراية فنية بها. ومن المهم أن تكون هناك قنوات وآليات لضمان أن فريق الرقابة يمكنه الاعتماد على بعض دعم الخبراء كلما احتاجوا لذلك.

96. السؤال: المؤشر SAI-15 البعد (i) المعيار (هـ) "يتعين على المدقق الحفاظ على التواصل الفعال خلال عملية الرقابة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 400:49. لدينا تواصل جيد بين أعضاء مجلس الإدارة وفرق الرقابة، وكذلك بين رئيس المجلس والمدققين ولكن لا يمكننا تقديم أدلة على ذلك. ليس لدينا أي بروتوكول أو مستندات. ماذا نعمل؟

الإجابة: يتعلق المؤشر SAI-15 البعد (i) المعيار (هـ) بالتواصل بين فريق الرقابة للمهام الرقابية المحددة والجهة محل الرقابة (الوزارة، المؤسسة أو ...). لا يشير المعيار إلى التواصل بين إدارة الجهاز الأعلى للرقابة والمدققين كما يُوحى السؤال. عند جمع الأدلة لوضع درجة المعيار، يتعين على فريق التقييم النظر ما إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة سياسات تحكم التواصل بين الجهة محل الرقابة والمدققين وكيف يمارس هذا التواصل، على سبيل المثال، هل هناك خطاب رسمي يرسل إلى الجهة محل الرقابة في بداية الرقابة أو عقد اجتماع داخلي بين المدققين والجهة محل الرقابة لإعلامهم بعملية الرقابة؟ وفي النهاية، ربما يكون التقدير المهني لفريق التقييم هو كيفية تسجيل درجات هذا المعيار استنادًا إلى الأدلة المتاحة. فمثلا يمكن لفريق التقييم الحصول على ملاحظات هائلة من كل فرق الرقابة المستجوبة، كل فريق على حدة ولكن يتم دائما وصف نفس العملية، ومن ثم يمكن لفريق التقييم أخذ الأدلة الشفوية في الاعتبار بالرغم من أن ذلك سيكمل الأدلة الموثقة لكي يتم اعتبار المعيار مستوفٍ.

المؤشر SAI-16: عملية رقابة الالتزام

97. السؤال: ينص المعيار (ي) من المؤشر SAI-10 البعد (i) على أنه "يجب على المدققين تخطيط عملية الرقابة من خلال وضع استراتيجية رقابة وخطة رقابة (...). ويجب توثيق استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة كتابيا. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 400:56". ويتعرض المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة هنا صراحة إلى وثيقتين هما استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة. فما محتوى هاتين الوثيقتين؟ لدينا هنا وثيقة رسمية واحدة فقط تغطي مرحلة التخطيط، واسمها "مصفوفة التخطيط". وربما تغطي محتوياتها نفس النقاط التي ينبغي تغطيتها في الوثائق المذكورة أعلاه. لقد حاولنا أن نجد وصفا لهما في المعيارين رقم 100 و 400، ولكننا لم ننجح.

الإجابة: المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200 الفقرة 80-84 يعطي أفضل وصف لاستراتيجيات الرقابة وخطة الرقابة. وينصح استخدامه كأساس، واعتماده إذا كان ذلك مناسبًا لأنواع الرقابة الأخرى. لا تقدم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم 100 و 400 الكثير من الإرشادات بشأن محتوى الوثيقتين، بينما لم يذكر المعيار رقم 300 أي شيء عن هذا الشأن. ويعد مبدأ الجوهر قبل المظهر هو المفتاح هنا. وربما لا يوجد وثيقتان منفصلتان تسميان استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة. كما يحتمل أيضًا أن بعضا من المحتوى المتعلق باستراتيجية الرقابة (على مستوى التعامل) يتم تغطيته في خطة الرقابة السنوية الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة (أو مستند مشابه) على مستوى المنظمة.

98. السؤال: المؤشر SAI-16 البعدان (i و iii) المعياريين (د) و"د" ينبغي على المدققين المحافظة على تواصل فعال طوال عملية الرقابة "و" ينبغي للمدقق أيضًا إبلاغ الطرف المسؤول عن معايير الرقابة" والمعيار (د) " يجب على المدققين المحافظة على تواصل فعال طوال عملية الرقابة" وخلال الرقابة يجب إبلاغ المستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة بحالات عدم الالتزام الجوهري" فما نطاق تركيز كلا منهم، وما المستندات التي نحتاجها كأدلة؟

الإجابة: في الحالة الأولى من المؤشر SAI-16 البعد (i) المعياريين (د) تحتاج إلى وجود أدلة مكتوبة، مثلًا في نموذج الخطاب أو محضر اجتماع انطلاق النهمة مع الجهات محل الرقابة حيث تم توضيح معيار الرقابة للجهة محل الرقابة. في الحالة الثانية من المؤشر SAI-16 البعد (iii) المعياريين (د) يتعين عليك للنظر في البلاغ الرسمي مثل خطاب يُعلم فيه فريق الرقابة الإدارة الجهة محل الرقابة بحالات عدم الالتزام. يمكن أيضًا القيام بذلك فيما يتعلق بالمعلومات الإضافية والأدلة.

99. السؤال: المؤشر SAI-16 البعد (i) المعياريين (ح) " ينبغي على المدققين فهم بيئة الرقابة وضوابط الرقابة الداخلية المعنية (...)" وفي حين أن معظم فهم بيئة الرقابة والضوابط بجريان كجزء من تخطيط الرقابة (وهي بعد هذا المعيار)، يوجد أثناء التنفيذ فهم ودراسة إضافية للضوابط الداخلية. إذا أظهر ملف الرقابة وجود كدراسة هامة للبيئة والضوابط خلال مرحلة التنفيذ، فهل نعتبر أن المعيار مستوفٍ أم لا؟

الإجابة: حتى وإن كان المعيار يشير إلى مرحلة تخطيط الرقابة وكذلك إلى توقعات عمل تحضيرية معين قبل مرحلة العمل الرقابي الميداني، بالطبع يكون الوضع الموصوف ممكنًا بطبيعة الحال. طالما أن هناك أدلة للمعرفة الأولية الكافية لبيئة الرقابة والتي سمحت بالتخطيط لإجراءات الرقابة بشكل صحيح، فإن المعيار يكون مستوفياً.

100. السؤال: المؤشر SAI-16 البعد (ii) المعياريين (ب) إذا اكتشف المدقق حالات عدم التزام قد تدل على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الحذر كي لا يعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية. " فما المستندات التي نحتاجها لإثبات عدم وجود احتيال؟

الإجابة: إذا لم يتم العثور في الرقابة على أي مؤشرات على وجود أو احتمالية الاحتيال، فإن هذا المعيار لا ينطبق ويجب تسجيله على أنه غير قابل للتطبيق. ومع ذلك، يجب على المُقيم النظر فيما إذا كان البعد (i) المعياريين (و) يتطلب من المدقق تقييم مخاطر الاحتيال. إذا لم يتم استيفاء البعد (i) المعياريين (و)، فسيكون من المنطقي تسجيل المؤشر SAI-16 البعد (ii) المعياريين (ب) على أنه لم يتم استيفائه لأن الشرط المسبق لتحديد مخاطر الاحتيال لم يتم في المقام الأول.

101. السؤال: المؤشر SAI-16 البعد (iii) المعياريين (ج) " يجب على المدققين تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن يتوصلوا إلى استنتاجات ملائمة... ومن ثم خفض مخاطر الرقابة إلى مستوى متدن مقبول.... كما يشمل التقييم من جهة أخرى الأهمية النسبية.... (و) مستوى التأكيد الخاص بالرقابة". كيف يمكننا إثبات أن الأدلة كافية، والاستنتاجات ذات صلة؟

الإجابة: إنه التقدير المهني للمقيمين الذي يستند إلى دراسة تقرير الرقابة. وهذا يشير إلى أهمية توازن الخبرات والمهارات المطلوبة في فريق التقييم. يوصى بأن يكون الشخص المعين لإجراء تقييم لكل نوع من أنواع الرقابة خبيرًا في ذلك المجال الرقابي. وبهذه الطريقة، يمكن أن يصل المُقيمون إلى استنتاج معقول يستند إلى خبراتهم وتجاربهم في موضوع الرقابة.

المجال د: الإدارة المالية، والأصول، وخدمات الدعم

المؤشر SAI-21: الإدارة المالية، والأصول، وخدمات الدعم

102. السؤال: ما المقصود بوجود "نظام معلومات إداري فعال يشمل المعلومات المالية ومعلومات الأداء"؟ كيف ينظر إلى تحقيق هذا المعيار من وجهة النظر العملية؟ هل يوجد تأكيد على استخدام أداة تكنولوجيا المعلومات في جمع وتحليل المؤشرات المالية ومؤشرات قياس الأداء؟

الإجابة: تماشيًا مع مبدأ الجوهر مقارنة بالمظهر، لا ينصب التركيز على وجود أداة لتكنولوجيا المعلومات. حيث يوجد نظام أساسي كاف يتم فيه وضع مؤشرات مالية ومؤشرات أداء، ووضع أسس ورصد الأداء الفعلي على أساس منتظم. والمغزى أن عناصر الأداء هذه ينظر إليها ويتم تحليلها معًا، وليس بشكل منفصل فقط.

المجال هـ: الموارد البشرية والتدريب

المؤشر SAI-22: إدارة الموارد البشرية

103. السؤال: يطلب البعد (ii) استراتيجية موارد بشرية. وليس لدى الجهاز الأعلى للرقابة الذي تتبعه وثيقة محددة تصور استراتيجية الموارد البشرية لدينا. لذلك، إذا اعتبرنا هذه الصيغة بصورة حرفية، فإننا سوف نسجل الدرجة تلقائيًا صفر. ومع ذلك، تتضمن خطتنا الاستراتيجية قسمًا حول الموارد البشرية. فهل يمكننا استخدام هذا أيضًا للقيام بتسجيل الدرجات؟

الإجابة: نعم، اتبع مبدأ الجوهر مقارنة بالمظهر، طالما أن الخطة الاستراتيجية تغطي بوضوح جوانب الموارد البشرية التي تطلبها المعايير.

104. السؤال: للحصول على تقييم "مطبق" في المعيار (ج) من البعد (iii) ينبغي أن تدعم عملية التوظيف في الأجهزة العليا للرقابة التنوع. فما المعنى الدقيق لـ "دعم التنوع"؟ وهل هو التأكد من مراعاة نسبة الجنسين / الأعراق/الأقليات؟ حيث نقوم، في نظامنا، بالتوظيف من خلال مسابقة عامة رسمية، وكل من يستوفي المتطلبات القانونية يمكن أن يدخل في العملية، ويتم توظيف أولئك الذين يحققون أفضل الدرجات في الاختبارات، تبعًا لترتيب التصنيف. ولا توجد أحكام قانونية تكفل التناسب بين الجنسين أو الأعراق.

الإجابة: كما اقترحت أنت، "تعزيز التنوع" هو التأكد من أن النوعين، والأقليات يتم مراعاتها في المناصب، وأن عمليات التوظيف تسمح بذلك. فمثلًا إذا كان أحد الجنسين أو مجموعة أقلية ممثلة تمثيلاً ناقصًا، ولا يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بأي شيء حيال إجراءاته لتعزيز التنوع في عملية التوظيف، فلا يعد المعيار قد تم الوفاء به، على الرغم من أن الجهاز لا يمارس العنصرية في عملية التوظيف (أي، لا يزال التقدم من خلال مسابقة عامة رسمية). وفي البلدان التي يكون فيها تعزيز التنوع بهذه الطريقة غير قانوني، تكون هذه الإجراءات خارجة عن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة، وستسجل درجة المعيار (غير مطبق).

105. السؤال: إن الجهاز الأعلى للرقابة لدينا هو جزء من الخدمة المدنية، وتُدار حاليًا الموارد البشرية مركزياً من قِبل سلطات الخدمة المدنية المسؤولة عن الموارد البشرية للحكومة بأكملها. على الرغم من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه أثر محدود على بعض المواضيع. على سبيل المثال، لدى الجهاز الأعلى للرقابة ثلاث أعضاء في فريق الخدمة المدنية المسؤول عن إجراء مقابلات مع المتقدمين خلال عملية التعيين. كذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يطلب من سلطات الخدمة المدنية عندما يحتاج إلى توظيف أو إنشاء منصب جديد، وتقرر سلطات الخدمة المدنية ما إذا كانت ستمنح الجهاز الأعلى للرقابة مثل هذا الإذن أم لا. استنادًا إلى هذه المعلومات، هل يجب أن نقيم المؤشر SAI-22 أو نعتبره غير قابل للتطبيق؟

الإجابة: عند تقييم إدارة الموارد البشرية في الجهاز الأعلى للرقابة، يجب على المقيمين تحديد الوظائف التي تخضع لرقابة الجهاز الأعلى للرقابة. ينبغي اعتبار المؤشرات والأبعاد والمعايير التي تتعلق بالسياسات والعمليات التي يتم تحديدها خارج الجهاز الأعلى للرقابة غير

قابلة للتطبيق ولا بد من تطبيق منهجية عدم تسجيل درجات. ومع ذلك، لا زال يجب شرح وظائف وعمليات إدارة الموارد البشرية في الوصف السردى للمؤشر.

بناءً على المعلومات المقدمة، يبدو أن الجهاز الأعلى للرقابة له أثر كبير على قضايا الموارد البشرية التي يغطيها المؤشر. لذلك، نوصي بوجود إعطاء درجة للمؤشر 22-SAI وعدم اعتباره "غير قابل للتطبيق". ومع ذلك، كما هو مذكور في المواد الإرشادية، يجب تسجيل درجات الأبعاد والمعايير بموجب المؤشر 22-SAI والتي تتعلق بالوظائف والعمليات خارج سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة على أنها "غير قابلة للتطبيق".

106. السؤال: المؤشر 22-SAI البعد (i) المعيار أ: هل يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة إسناد مسؤولية الموارد البشرية لفرد أو إدارة؟

الإجابة: كلاهما ممكن، ولكن المهم أن تكون المسؤوليات والمهام واضحة. وفي حالة توافر وحدة أو إدارة الموارد البشرية، يجب أن يرأس ذلك فرد مؤهل.

107. السؤال: المؤشر 22-SAI البعد (i) المعيارين (ب)، (ز) (تقييم مسؤوليات الموارد البشرية لموضوعات مختلفة). ما الدليل المطلوب؟

الإجابة: تحتاج إلى تحديد ما إذا كانت هناك مستندات مكتوبة واضحة، مثل ملف تعريف الوظيفة أو ميثاق مسؤوليات الوحدة التي يتم تعيينها بوضوح لموظف الموارد البشرية أو الوحدة لتلك المهام المحددة. ومع ذلك، فأنا لا أتتيم ما إذا كانت المهمة قد تم تنفيذها بالفعل وبأي جودة. على سبيل المثال، يسأل المعيار (ب) ما إذا كانت مسؤولية صياغة استراتيجية وسياسة الموارد البشرية يقعان على عاتق وحدة الموارد البشرية (أو ما شابه)، ولكن قياس جودة هذه الجوانب يتم في الأبعاد (ii) و (iii).

108. السؤال: المؤشر 22-SAI البعد (iii) المعيار د: "في التقييمات الحالية، تشمل عملية صنع القرار أكثر من شخص". كيف نفسر ذلك؟

الإجابة: يفحص المعيار ما إذا كانت عملية الاختيار في التقييمات الجديدة تضمنت أكثر من شخص واحد، وبالتالي تجنب اعتبارها غير شفافة وغير عادلة. لا يشير المعيار إلى العمل الرسمي للتوظيف حيث من المحتمل أن يُوقع العقد من قبل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة (عادة ما يكون شخص واحد).

المؤشر 23-SAI: التطور المهني والتدريب

109. السؤال: ينبغي أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة، من أجل تسجيل المعيار (ز) من البعد (i) على أنه "مطبق"، آليات قائمة لرصد

نتائج التطوير المهني وتقييمها وتدريب الموظفين. فهل يشير التعبير "نتيجة التطوير المهني وتدريب الموظفين" إلى أثر التدريب/التطوير على العمل الذي يؤديه الموظفون المدربون أم أنه يشير إلى أثر ذلك على نتائج المنظمة؟

الإجابة: نعم، يصح أن يشير تقييم نتائج التطوير المهني والتدريب إلى أثر التدريب/التطوير المهني المستمر، على العمل الذي يقوم به الموظفون المدربون. وتؤثر جودة العمل الذي يقوم به الموظفون في نهاية المطاف على نتائج المؤسسة. كما يهدف المعيار إلى تحديد ما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة بعض الإجراءات/الممارسات لمراقبة التقدم الذي يحرزه في هذا المجال من عملياته. فإذا كانت مثل هذه الآليات، والروتين/الممارسات موجودة، يُعد المعيار "مستوفٍ".

110. السؤال: عند حساب درجة أحد المعايير مع العديد من المعايير الفرعية، مثل المؤشر 23-SAI: هل نعتبر المعيار العام غير مستوفٍ

إذا لم يتم الوفاء بمعيار فرعي واحد فقط؟ وماذا إذا كان معيار فرعي واحد غير مطبق، كيف ينبغي تسجيل الدرجة؟

الإجابة: كقاعدة عامة، ينبغي استيفاء جميع المعايير الفرعية لكي يعتبر المعيار الشامل مستوفياً. وفي الحالات التي يكون فيها معيار فرعي غير مطبق، ينبغي اعتباره مستوفياً بغرض تقييم المعيار العام. ولمزيد من الإرشادات حول منهج عدم التسجيل، راجع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 2016، القسم 4.2.3.